الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلـــوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER –Biskra
Faculté des Sciences Economiques et commerciales
et des Sciences de Gestion
Département des Sciences commerciales

الموضـــــــــــــــوع

اثر كورونا على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2010-2022

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص:

إقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):

زوبية سعاد

الأستاذ المشرف:

د/ قريد عمر

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	د/هاني نوال	أستاذ محاضر –أ-	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	د/قريد عمر	أستاذ محاضر –أ-	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	د/بلعبيدي عايدة عبير	أستاذ محاضر –أ-	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2022 /2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلـــوم الإقتصادية

Université Mohamed KHIDHER –Biskra
Faculté des Sciences Economiques et commerciales
et des Sciences de Gestion
Département des Sciences commerciales

الموضـــــــــــــــــوع

اثر كورونا على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2010-2022

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص:

إقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):

زوبيدة سعاد

لجنة المناقشة

الأستاذ المشرف:

د/ قريد عمر

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	د/هاني نوال	أستاذ محاضر –أ-	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	د/قريد عمر	أستاذ محاضر –أ-	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	د/بلعبيدي عايدة عبير	أستاذ محاضر –أ-	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2022 /2023

بسم الله الرحمن الرحيم

وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ
لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ
اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْراً

الطلاق الآية (2-3)

صدق الله العظيم

الشكر و العرفان

بداية شكر لله عز وجل الذي اعانني وشد من عزمي لإكمال هذه المذكرة واشكره اذ وهب لي الصبر والتحدي محاولة مني لجعل هذه المذكرة علما ينتفع به.

(قال رسول الله صلى الله عليه وسلم(من لم يشكر الناس لم يشكر الله

اتقدم بأجمل عبارات الشكر والامتنان من قلب فائض بالمحبة والاحترام والتقدير الى المشرف على هذه المذكرة الدكتور " **قريد عمر**" الذي اعانني وارشدني ولم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته السديدة وروحه العلمية .

كما اتقدم بخالص الشكر الى كل اساتذتي في تخصص اقتصاد دولي واخص بالذكر كل من الاساتذة : .....وناسة- مشمس نجاة – سبتي وسيلة –رحماني موسى –حجازي

الى السادة اعضاء اللجنة المناقشة الذين تحملوا عناء قراءة هذه المذكرة-

واخيرا اوجه شكري لكل من ساعدني من قريب او بعيد في انجاز هذه البحث .

الإهداء

اقدم عملي هذا الى اعز الناس واقربهم الى قلبي والدتي العزيزة ووالدي العزيز اللذان كانا عونا وسندا لي حفظهم الله وادام لهما الصحة والعافية.

الى كل اخوتي واخواتي سر سعادتي وبهجتي وكل عائلتي الكريمة كل باسمه خاصة اخي علي وزوجة اخي –امال – اللذان قدما لي الدعم المادي والمعنوي .الى من ساندوني وخطو معي – خطوات بحثي وعملي هذا صديقاتي الغاليات :ليندة–وسيلة– فيروز –حنان

الى زملائي في العمل واصدقائي في الدراسة وكل من تجمعني بهم مودة ورحمة

.. الى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى دراسة تحليل تطور ميزان المدفوعات في الجزائر في الفترة (2010- 2019) و دراسة واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل جائحة كورونا في الفترة (2019-2023)

المعالجة هذه البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري لكل من ميزان المدفوعات وفايروس كورونا وما يتضمنها، أما الجانب التطبيقي استخدامنا المنهج التحليلي لتحليل المؤشرات المستخرجة من المواقع الرسمية لتغطية جوانب الموضوع بما يتلائم مع طبيعة المشكلة.

وقد توصلنا الى ان الازمة الصحية تبعتها ازمة اقتصادية وتأثير سلبي لميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية: فيروس كورونا، ميزان المدفوعات

Abstract

This study aims to analyze the evolution of Algeria's balance of payments during the period of 2010-2019 and examine the current status of Algeria's balance of payments amid the COVID-19 pandemic from 2019 to 2023.

To address this research, we have relied on the descriptive method to clarify the theoretical framework of the balance of payments and the coronavirus and its implications. As for the practical aspect, we use the analytical method to analyze the indicators extracted from official websites to cover the aspects of the issue in line with the nature of the problem .

We have found that the health crisis has been followed by an economic crisis, resulting in a negative impact on the balance of payments.

Keywords: COVID-19, balance of payments

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
آية كريمة	
الشكر و العرفان	
الاهداء	
ملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
مقدمة عامة	أ-د
الفصل الاول : الجانب النظري لميزان المدفوعات وجائحة كورونا	
تمهيد	7
المبحث الاول : مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات	8
المطلب الاول : مفهوم ميزان المدفوعات واهميته الاقتصاجية	8
المطلب الثاني : مكونات ميزان المدفوعات	12
المطلب الثالث: المفاهيم المرتبطة بميزان المدفوعات	17
المطلب الرابع : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات	19
المبحث الثاني : مفاهيم حول فيروس ككورونا	24
المطلب الاول : كوفيد -19 ظهوره وتطوره	24
المطلب الثاني مفهوم فيروس كورونا	25
المطلب الثالث طرق انتشار فايروس كورونا	26
المطلب الرابع : الاثار المترتبة عن فيروس كورونا	27
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني : دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري في ظل جائحة كورونا	
تمهيد	33
المبحث الاول : تحليل تطور ميزان المدفوعات في الجزائر في الفترة 2010-2019	34
المطلب الاول : حصائص ميزان المدفوعات الجزائري.	34
المطلب الثاني : التحديات والحلول	37
المبحث الثاني : واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل جائحة كورونا في الفترة 2019-2022	49
المطلب الاول : تحليل تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال جائحة كورونا	49
المطلب الثاني : التحديات والحلول	57
خلاصة الفصل	62

الخاتمة	64
قائمة المصادر و المراجع	67

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الجداول	الصفحة
جدول رقم : (1-1) شكل ميزان المدفوعات	16
الجدول رقم (2-1) : تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2010-2019	38
الجدول رقم (2-2) : تطور ميزان الخدمات خلال الفترة 2010-2019	40
الجدول رقم (2-3) : تطور ميزان دخل العوامل خلال الفترة 2010-2019	41
الجدول رقم (2-4) : تطور ميزان التحويلات الجارية خلال الفترة 2010-2019	42
الجدول رقم (2-5) : تطور ميزان الجاري الكلي خلال الفترة 2010-2019	43
الجدول رقم (2-6) : تطور ميزان العمليات الرأسمالية خلال الفترة 2010-2019	45
الجدول رقم (2-7) : تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019	46
جدول رقم (2-8): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال جائحة كورونا	49

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الأشكال	الصفحة
الشكل رقم (2-1) : تطور الميزان التجاري الجزائري في الفترة (2010-2019)	38
الشكل رقم (2-2) : تطور ميزان الخدمات خلال الفترة 2010-2019	40
الشكل رقم (2-3) : تطور ميزان دخل العوامل خلال الفترة 2010-2019	41
الشكل رقم (2-4) : تطور ميزان التحويلات الجارية خلال الفترة 2010-2019	42
الشكل رقم (2-5) : تطور الميزان الجاري الكلي خلال الفترة 2010-2019	44
الشكل رقم (2-6) : تطور ميزان العمليات الراسمالية خلال الفترة 2010-2019	45
الشكل رقم (2-7) : تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2010-2019	47
شكل رقم (2-8) : تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال جائحة كورونا	50

المقدمة العامة

المقدمة :

شهد العلم في نهاية سنة 2019 ظهور فيروس كورونا المستجد في مدينة ووهان الصينية والذي ما لبث أن انتشر في باقي دول العالم مرورا بأوروبا وإفريقيا ووصولا إلى الأمريكيتين، ليتحول إلى جائحة عالمية أصابت كل دول العالم بلا استثناء ليفوق عتبة الـ 80 مليون مصاب بنهاية سنة 2020 وأكثر من مليون ونصف وفاة، وفي ظل غياب أي لقاح أو علاج فعال للفيروس؛ وأمام سرعة الانتشار الكبيرة التي يتميز بها الفيروس الجديد لم تجد غالبية الدول من حل إلا فرض الحجر الصحي الشامل على مواطنيها، وهذا ما نتج عنه توقف شبه كلي للاقتصاد وتوقف غالبية النشاطات الاقتصادية كالنقل العام والخاص والخدمات بمختلف أنواعها وإغلاق المحلات التجارية وتعطل الإنتاج في العديد من المصانع والشركات.

وفي وسط حالة الخوف وتصاعد أجواء حالة عدم اليقين تحول هذا الاجتياح إلى أزمة صحية ستترك تأثيرات اقتصادية كبيرة وعميقة على معظم اقتصاديات دول العالم المتقدمة والنامية على حد السواء، ولكن التأثيرات الاقتصادية ستكون أكبر على اقتصاديات الدول النامية والجزائر كباقي الدول عانت على نحو حاد من التداعيات الإنسانية والاقتصادية لهذه الجائحة، فبالإضافة إلى الخسائر البشرية والتكاليف المالية الكبيرة المرتبطة بها تزامنت هذه الأزمة (جائحة كوفيد – 19 مع أزمة انهيار أسعار النفط الحادة التي لا تزال مستمرة منذ سنة 2014، أصبحت أكثر حدة سنة 2020).

فبسبب فرض الحجر الصحي الشامل في معظم دول العالم وغلق العديد من المصانع والمؤسسات اثرت هذه الحالة على التجارة الخارجية لجميع الدول، وقد سجل ميزان مدفوعات معظم الدول خاصة النامية والجزائر منها عجزا، وفي ظل هذه الوضعية الاقتصادية الصعبة أصبحت المؤسسة الجزائرية تعمل في ظروف صعبة وتواجه العديد من العقبات والأعباء التي تحدد توازناتها المالية.

الإشكالية :

من خلال ما سبق تبرز اشكالية هذه الورقة البحثية على النحو التالي :

ما مدى تأثير فيروس كورونا على ميزان المدفوعات الجزائري ؟

الاسئلة الفرعية :

من خلال هذا التساؤل نبرز الأسئلة الفرعية :

1- ماهو مفهوم ميزان المدفوعات ؟
2- ماهو مفهوم فيروس كورونا ؟
3- كيف تطور ميزان المدفوعات في الجزئر في الفترة :2010-2019.؟
4- ماهو واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل جائحة كورونا في الفترة : 2019-2023؟

الفرضيات :

لمعالجة إشكالية الدراسة المطروحة ، اعتمدنا على بعض الفرضيات التي تتلخص فيما يلي :

1- يوجد اثر سلبي لازمة كورونا في تطور ميزان المدفوعات الجزائري.
2- عرف ميزان المدفوعات الجزائري تذبذبا في الفترة الممتدة من 2010-2019.

أسباب اختيار الموضوع

تم إختيار هذا الموضوع لعدة اسباب، نذكر اهمها:

- حاجة ومتطلبات البيئة الاقتصادية لمثل هذه الدراسات.
- حداثة الموضوع في ميدان البحث العلمي في الجزائر.
- طبيعة التخصص.

أهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة اهميتها من حساسية الوضع المتأزم الصحي والاقتصادي للعالم بعد انتشار جائحة فيروس كورونا كوفيد ، 19، ولاسيما على الصعيد المحلي الجزائري والذي يعاني فالأساس من عدد من المشاكل الاقتصادي والاجتماعية واثر ذلك ميزان المدفوعات.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى:

- محاولة التعريف بالخطر الوبائي القائم المتمثل في جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 وتطوراته الحالية.
- التعرف على أثر كورونا فايروس كوفيد - 19 الميزان المدفوعات الجزائري.

منهج الدراسة:

لمعالجة هذه البحث إعتمدنا على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري لكل . من ميزان المدفوعات وفايروس كورونا وما يتضمنها، أما الجانب التطبيقي استخدامنا المنهج التحليلي لتحليل المؤشرات المستخرجة من المواقع الرسمية لتغطية جوانب الموضوع بما يتلائم مع طبيعة المشكلة.

الدراسات السابقة :

1- دراسة كرامة مروة، رحال فاطمة منيرة حدة ، (2020) ، بعنوان: **تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا "كوفيد – 19" على الاقتصاد الجزائري نموذجاً**، حيث تطرقت الباحثات إلى إشكالية الانعكاسات الناجمة عن فيروس كورونا "كوفيد 19" على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة. وانتهت الدراسة في شقها المتعلق بالجزائر إلى أن الاقتصاد الجزائري تأثر مباشرة نتيجة توقف التعاملات التجارية مع دولة الصين تحديدا، كون هذه الأخيرة تعتبر بؤرة هذا الوباء وأن توقيف حركة النقل الجوي والبحري كان لها الأثر البالغ على الاقتصاد الجزائري.

2- دراسة مبروك ساحلي (2020) :بعنوان **تداعيات انهيار أسعار النفط على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر للفترة 2015–2020** ، حيث عالج الباحث إشكالية مدى تأثير تداعيات انهيار أسعار النفط على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، وبعد استعراضه لوضع المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد للجزائر خلال هذه الفترة، توصل الى أن السياسات المتبعة من طرف السلطات العمومية في الجزائر لمواجهة انهيار أسعار النفط هي سياسات إدارة الأزمة وليس حل للأزمة، وأن هذا الانهيار في الأسعار له أثار اجتماعية واقتصادية على المجتمع ككل مما زاد من نسبة الفقر وتراجع القدرة الشرائية للفرد.

3- دراسة مبروك ساحلي (2020) :بعنوان **تداعيات انهيار أسعار النفط على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر للفترة 2015–2020** ، حيث عالج الباحث إشكالية مدى تأثير تداعيات انهيار أسعار النفط على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، وبعد استعراضه لوضع المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد للجزائر خلال هذه الفترة، توصل الى أن السياسات المتبعة من طرف السلطات العمومية في الجزائر لمواجهة انهيار أسعار النفط هي سياسات إدارة الأزمة وليس حل للأزمة، وأن هذا الانهيار في الأسعار له أثار اجتماعية واقتصادية على المجتمع ككل مما زاد من نسبة الفقر وتراجع القدرة الشرائية للفرد.

4- دراسة كريمة حبيب، عادل رقريق (2018)، بعنوان: **إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030**، حيث تطرق الباحثان إلى أهداف ومضمون وتقييم برامج الإنعاش الاقتصادي إلى غاية 2014 ، ثم محاولة تقييمية للنموذج الجديد للنمو الاقتصادي رؤية آفاق 2030 وقد توصل الباحثان في الأخير إلى أنه رغم التحسن الملاحظ في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية إلا أن ذلك لا يعكس حجم الأموال المخصصة لبرامج الإنعاش وأن ارتباط الاقتصاد الوطني بإيرادات المحروقات لزال يشكل الخطر الأكبر.

هيكل الدراسة

لقد تم تجزئة المذكرة إلى فصلين تسبقها مقدمة و تليها الخاتمة التي تضمنت نتائج الفرضيات و نتائج الدراسة و الاقتراحات كما يلي:

الفصل الأول يتمحور حول الجانب النظري لميزان المدفوعات و جائحة كورونا تم تقسيمه الى مبحثين رئيسيين الأول تحت عنوان مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات أما المبحث الثاني ينطوي تحت عنوان مفاهيم عامة حول فيروس كورونا.

الفصل الثاني : دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري في ظل جائحة كورونا تم تقسيمه الى مبحثين رئيسيين الأول تحت عنوان تحليل تطور ميزان المدفوعات في الجزائر في الفترة :2010- 2019 ، و المبحث الثاني بعنوان واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل جائحة كورونا في الفترة : 2019-2023.

الفصل الأول
دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري في ظل جائحة كورونا

تمهيد

جائحة كورونا باعتبارها وباءا عالميا ألزمت أكثر من جل سكان العالم بيوتهم فبالرغم من إن إجراءات الحظر والحجر مفيدة للحد من انتشار الفيروس إلا أن طول مدتها قد يتسبب في ضرر بالاقتصاد العالمي ، فالعالم أصبح يتسابق مع الزمن للابتعاد عن شبح الوصول إلى سيناريو يشابه الكساد الاقتصادي الكبير.

تقول الأمانة العامة للأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية أن القيود التي فرضها فيروس كورونا على الأنشطة الاقتصادية في معظم دول العالم أوصلت الاقتصاد العالمي إلى طريق مسدود تقريبا في الربع الثاني من العام 2020.

وعليه فكل التدابير الوقائية المتبعة والمتمثلة في العزلة والحد من حركة الأفراد وفرض قيود على النشاطات التجارية وكذا غلق الحدود والمطارات والموانئ ساهمت في التأثير بشكل أو بأخر على اقتصاديات دول العالم بما فيها الجزائر.

وسنتطرق في فصلنا هذا إلى الجانب النظري لميزان المدفوعات وجائحة كورونا وذلك من خلال:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول فيروس كورونا

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات احد المفاهيم الاقتصادية البحتة إذ يعد أهم المؤشرات لأداء الاقتصاد الوطني فهو مهم لمعرفة حالة الاقتصاد، فلكل دولة في العالم ميزان مدفوعات خاص بها يتم فيه تدوين حجم المصاريف والمداخيل من والى الخارج، فما من دولة في العالم إلا ولها علاقات مع الدول الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته الاقتصادية

1- مفهوم ميزان المدفوعات

هناك عدة مفاهيم لميزان المدفوعات نذكر منها:

ا-ميزان المدفوعات: هو بيان يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين دولة معينة والعالم الخارجي .نتيجة قيام جميع أنواع المبادلات الاقتصادية التي تنشأ بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الخارج خلال فترة معينة اتفق على تحديدها بسنة.

ب- او هو بيان توضع فيه المعاملات الاقتصادية في شكل حقوق وديون بين الأشخاص المقيمين في الدولة والأشخاص المقيمين في الدول الأخرى خلال مدة معينة تحدد في المعتاد بسنة. (العيساوي، 2012، صفحة 233)

ج-هو عبارة عن بيان حسابي لجميع المعاملات التجارية أو الاقتصادية بينها وبين سائر دول العالم . (عباس، 2008، صفحة 98)

د- هو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من الدولة خلال فترة سنة ،أي أن ميزان المدفوعات هو تسجيل نظامي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم في فترة زمنية محددة عادة سنة بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدولة والمقيمين في دول أخرى . (السواعي، 2014، صفحة 245)

-ميزان المدفوعات هو خلاصة لكافة المعاملات الاقتصادية التي تجري بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في بلد آخر خلال فترة زمنية أمدها سنة واحدة ويحتوي هذا التعريف على ثلاثة عناصر رئيسية هي إلا : المعاملات الاقتصادية للبلد مع الأجانب ويتضمن تجارة السلع والخدمات وحركة رأس المال والتحويلات من جانب سواء كانت نقدية أو على شكل سلع مادية , إما العنصر الثاني ، فيتألف من المقيمين ويشمل ذلك الأشخاص والشركات والوكالات الحكومية والخاصة ، في حين يشمل العنصر الثالث من هذا التعريف قياس المعاملات الاقتصادية المذكورة خلال فترة زمنية أمدها سنة واحدة . (عجمي و الجنابي، 2014)

- ميزان المدفوعات عبارة عن كشف مالي يعرض فيه جميع المبادلات الاقتصادية والمالية للمقيمين وغير المقيمين في بلد ما خلال فترة سنة. (أل شبيب، 2019، صفحة 74)

-**يعرف ميزان المدفوعات** : بأنه بيان أساسي ومنسق لجميع التعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطنين وحكومات ومؤسسات محلية لبلد من البلدان مع مواطني وحكومات ومؤسسات أجنبية ، وهو ذو جانبين لتلك المعاملات , كما انه أسلوب لتنظيم الاستلامات والمدفوعات النقدية في تلك المعاملات الدولية خلال مدة زمنية معينة ، عادة ما تكون سنة . (نعمة، 2010، صفحة 70)

-اما حسب صندوق النقد الدولي فيعرف ميزان المدفوعات على انه" سجل يعتمد على القيد المزدوج ويتناول احصائيا فترة زمنية معينة بالنسبة لتغيرات في مكونات او قيمة اصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الاخرى او بسبب هجرة الافراد وكذا التغيرات في قيمة ومكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماته تجاه بقية دول العالم ".

فيسجل في ميزان المدفوعات المعاملات الاقتصادية الخارجية فقط ، اما المعاملات الاقتصادية التي تتم داخل الدولة الواحدة فلا يتم تسجيلها في ميزان المدفوعات.

تعتبر المعاملات خارجية اذا تمت بين اشخاص يقيمون في دول مختلفة حتى ولو كانت لهم نفس الجنسية , وعليه حتى يتم تسجيل اي معاملة في ميزان المدفوعات فانه تؤخذ بعين الاعتبار الاقامة وليست الجنسية .

يقوم اعداد ميزان المدفوعات على مبدا القيد المزدوج , اي جانب دائن (ايجابي) تندرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على ايرادات من العالم الخارجي , وجانب مدين تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات العالم الخارجي . (بسدات ، الصفحات 243-244)

-كما يعرف ايضا :على انه سجل محاسبي تدون فيه كل القيم المالية للمعاملات الاقتصادية التي تتم بين متعاملين اقتصاديين يقيمون داخل البلد .واخرين يقيمون خارج البلد في مدة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة يعتبر ميزان المدفوعات مرأة عاكسة لوضعية الاقتصاد الوطني فهو مؤشر يدل على وضعيته . (ماحي . و ابنية ، -سبتمبر 2022، صفحة 355)

-**ميزان المدفوعات** : هو بيان يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين دولة معينة والعالم الخارجي نتيجة قيام جميع انواع المبادلات الاقتصادية التي تنشا بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الخارج خلال فترة معينة اتفقوا على تحديدها بسنة . (وليد عيدي)

من خلال هذه التعاريف التي تعكس اجتهادات مختلفة في مصدرها وشكلها ولكنها تنصب في معنى واحد امكننا إعطاء تعريف شامل لميزان المدفوعات على انه : " سجل منظم او بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة ، عادة ما تكون سنة ". (مطبوعة موجهة لطلبة ماستر اقتصاد دولي)

2-أهمية ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان مدفوعات واحد من اهك الأدوات التي تستعين بها الدول لتحديد سياستها الاقتصادية .فهو يعكس العلاقات الاقتصادية الدولية إذ يبين صافي تعامل اقتصاد بلد معين مع اقتصاديات العالم الخارجي .

تبرز أهمية ميزان المدفوعات من خلال:

-تقييم الحالة الاقتصادية للبلد وذلك بالنظر إلى عدة عوامل مهمة وهي:

-يوضح ميزان المدفوعات العلاقة بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي من خلال النظر لحجم الترابط بين الدول في المعاملات التجارية والاستثمارية.

-انه يساعد الدولة في تحسين وضعها الاقتصادي حيث يتم النظر إلى حجم صادرات الدولة إلى العالم الخارجي وما هي إمكانيتها في التصنيع وما حجم واردتها وبالتالي زيادة الصادرات ستزيد قوة الدولة .

- كونه يعكس هيكل وتركيبة الاقتصاد القومي ويمثل الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم .

-كما يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة والضعف ومن ثم يشكل أداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد.

-مؤشر لسياسة الدولة المالية والنقدية وسياسات الصرف بشان الحاجة للتعديل متى ما حدث اختلال. (فخري ، 2010، صفحة 72)

-يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات: تتعمق بالمبادلات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير، أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل لتغطية هذه الالتزامات.

-موازين المدفوعات تعكس درجة نمو اقتصاد الدولة : دراسة ميزان مدفوعات دولة ما يمكننا من التعرف على درجة نمو تلك الدولة ، فالدولة المتقدمة صناعيا تكون السلع المصنوعة جزءا كبيرا من صادراتها إما الواردات فتكون غالبا من المواد الخام والسلع الغذائية ، عكس الدول النامية التي تكون معظم صادراتها من المواد الأولية وغالبا ما تعتمد في تصديرها على عدد محدود جدا من المواد الخام وربما تكون مادة واحدة ، إما عن وارداتها فإنها تتكون غالبا من السلع المصنوعة وأحيانا بعض المواد الغذائية.

- موازين المدفوعات في الدول تخدم العديد من الأغراض منها :

-تتبع التغيرات في مركز الدولة ، بالنسبة للتجارة العالمية من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاتها عبر سنوات متتالية , وتساهم هذه المعلومات في تحديد السياسات التجارية الملائمة في ضوء نقاط الضعف والقوة في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني.

-تعتبر الصادرات والواردات من مكونات الدخل الوطني ، ولذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في أحجامها النسبية عند وضع السياسات التي تؤثر على الدخل والتوظيف .

-تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية على العرض المحلي للنقود ، ومن ثم على السياسات المالية والنقدية الواجب إتباعها .(محاضرة اثر....).

-يستخدم ميزان المدفوعات لوصف حالة العلاقات الاقتصادية للدولة ومن ثم اخبارها عن المركز الاقتصادي الدولي الذي تحتله للمساعدة في الوصول الى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارية الخارجية والتمويل الخارجي .

-تحليل ميزان المدفوعات يبين مقدرة الدولة على مواجهة استيراداتها والمعاملات الاقتصادية الاخرى بواسطة تصديرها للسلع او اذا كانت تعمل على حساب تخفيض اصولها الاجنبية والعمل على تراكم مطلوبات اجنبية او فيما اذا كانت قادرة على تسلم منح من الخارج .

-ومن دراسة كشف ميزان المدفوعات يتضح لنا ان كانت الدولة دائنة او مدينة.

-يوفر ميزان المدفوعات فرصة لتقييم اثار تخفيض قيمة العملة .مدى اثارها على زيادة او عدم زيادة صادرات الدولة بسبب تخفيض العملة وذلك بالنظر الى الجزء الخاص من الحساب الجاري في كشف المدفوعات (وليد عيدي ، صفحة 12)

-يعتبر ميزان المدفوعات من اكثر القوائم الاحصائية اهمية بالنسبة لأي بلد فهو يبين المركز التجاري للبلد والتغيرات في صافي مركزه كمقرض او مقترض دولي والتغيرات في احتياطاته الرسمية من الذهب والعملات الاجنبية.

لهذه الاسباب فان ميزان المدفوعات يمكن ان يكون مفيدا جدا للسلطات النقدية للبلد .

وفيما يتعلق بالية تثبيت العمليات في ميزان المدفوعات فيتبع نظام القيد المزدوج وبالتالي فان اجراء اية مبادلة تجارية بين الدولة والخارج ستؤثر على الجانب الدائن والجانب المدين وهذا يؤدي بدوره الى توازن ميزان المدفوعات محاسبيا بشكل مستمر مع ملاحظة امكانية اختلاف الحالة الواقعية على الحالة المحاسبية في بعض الاوقات ويسجل في الجانب الدائن كافة المعاملات التي ينجم عنها تدفق الايرادات الى داخل الدولة اما الجانب المدين فيسجل فيخ كافة المعاملات التي ينجم عنها تدفق المدفوعات الى العالم الخارجي . (عزازي ، صفحة 202).

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات

نظرا لحجم علاقة الدولة الاقتصادية بالعالم الخارجي وما ينجم عنه من تنوع في تعاملاتها الاقتصادية تم الاتفاق على تصنيف هذه المعاملات ضمن ميزان المدفوعات بصورة موجزة ودقيقة وفق هيكل معين لهذا الأخير وعليه:

-ينقسم ميزان المدفوعات **أفقيا** إلى قسمين أساسين وهما:

1-**الجانب الدائن** : وتسجل فيه كل عملية يترتب عنه دخول للعملة الأجنبية (الصادرات) وكل ما من شانه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب

2-**الجانب المدين** : وتسجل فيه كل عملية يترتب عليها خروج العملة الجانبية من دولة إلى أخرى (الواردات) وكل ما من شانه خلق التزام للدولة قبل دولة أخرى

-إما **عموديا** ينقسم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة يضم كل منها قوى متميزة من المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة ومن بين التقسيمات الشائعة نورد هذا التقسيم لتميزه بالوضوح والدقة. (ساكر، صفحة 100)

1- **حساب المعاملات الجارية**: في ميزان المعاملات الجارية تدرج كافة المعاملات الاقتصادية التي لها تأثير على ميزان المدفوعات في السنة نفسها أو في الفترة التي حصلت في، وليس في السنوات أو المراحل الآتية، وهو يتكون من قسمين:

1.1. الميزان التجاري (التجارة المنظورة أو حساب السلع) Balance of trade

هو من أهم أجزاء ميزان المدفوعات ، ويقصد به كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات ومستوردات الدولة مع بقية دول العالم في فترة زمنية محددة (المنتجات الجاهزة والمنتجات الوسيطة والمواد الأولية التي يمكن مشاهدتها وتسجل عند عبورها الحدود) وتسمى هذه العمليات بالعمليات المنظورة لكونها ملموسة ماديا وتمر عبر الجمارك وترتبط دقة تسجيل هذه العمليات بدرجة تطور النظام الجمركي وبكفاءة الأجهزة الفنية الجمركية إضافة إلى الاستقرار الأمني الذي يحول دون عمليات تهريب او الاستيراد او الاستيراد والتصدير غير الشرعيين .

تحدد جميع المعاملات التجارية المنظورة بشكل بسيط ودقيق إلى حد ما ، وتقوم إدارة الجمارك باحتساب الصادرات (فوب) أي كلفة الصادرات محملة على ظهر وسيلة

الشحن عند الحدود, إلا أن قيمة المستوردات تحتسب عادة على أساس (سيف) أي كلفتها (فوب) مضافا إليها الكلفة الإجمالية للنقل والتامين ، لذا من الضروري إجراء بعض التعديلات في القيمة حتى تسهل علنيا عملية تكييف الإحصاءات الجمركية لشروط ميزان المدفوعات وإعادة حسابات المستوردات من أسعار (سيف) إلى أسعار (فوب) Cost insurance) and freight)

بمعنى حذف نفقات النقل والتامين عن النفقات الأساسية لشراء السلع ونشر إلا أن السلع العابرة بطريق الترانزيت لا تسجل في باب البضائع التي تخول ملكيتها من مقيم إلى غير مقيم أو العكس.

طريقة القيد: تؤدي الصادرات إلى زيادة المدفوعات الأجنبية إلى الدولة وتقيد في الجانب الدائن ، إما المستوردات فتقيد في الجانب المدين لأنها تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولية إلى الخارج.

ويشكل رصيد الميزان التجاري ، الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة المتوردات ، فإذا زادت قيم الصادرات السلعية عن قيم المستوردات السلعية ، يحقق الميزان التجاري فائض واذا كان العكس فيحقق عجزا. (السواعي، التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية سنة، 2014، الصفحات 246-247)

2.1حساب الخدمات (التجارة الغير منظورة):

يتكون هذا البند من صادرات ومستوردات الدولة من الخدمات المختلفة كخدمات النقل والسياحة والأصول المحلية العاملة في الخارج والأصول المحلية العاملة في الداخل وتعامل إيرادات الدولة المحلية من أصولها الموظفة في الخارج كخدمة لان الدول المضيفة لهذه الأصول تستفيد من استخدام خدمات رأس المال المحلي ، وبالمثل فان مدفوعات الدولة المحلية مقابل استخدامها للأصول الأجنبية تصنف كخدمات ، ومن أهم بنود التجارة غير المنظورة أو الخدمات يمكن حصرها في خدمات النقل ، وخدمات التامين وكذا حقوق الملكية التجارية والصناعية والفنية ، والسياحة وعوائد الاستثمار والنفقات والمتحصلات الحكومية ، إضافة إلى دخل الاستشارات الذي يمثل خدمات قدمها رأس المال الأجنبي إلى الدولة أو خدمات قدمها رأس المال المحلي للخارج . فالخدمات التي تقدمها الدولة للخارج تقيد في الإيرادات ، والخدمات التي تحصل عليها الدولة من الخارج تقيد في المدفوعات ، ويمثل الفرق بين متحصلات الصادرات من هذه الخدمات والمدفوعات لتمويل الواردات رصيد الخدمات .

تسجل كافة الخدمات التي تقدم من قبل الدولة إلى الخارج في الجانب الدائن باعتبارها تمثل مطلوبات للدولة على الخارج .في حين تسجل كافة المبالغ التي يتم استلامها مقابل تقديم هذه الخدمات في الجانب أمدين من حساب المدفوعات باعتبارها مقبوضان نقدية مقابل هذه الخدمات .كما تسجل كافة الخدمات التي تقدم من قبل جهات خارجية إلى الدولة في الجانب المدين باعتبارها تمثل حقوقا على الدولة والتزامات عليها تجاه تلك الجهات الأجنبية فهي تعتبر واردات غير منظورة .في الوقت الذي يسجل فيه كافة المبالغ التي دفعها إلى الخارج لقاء الحصول على هذه الخدمات باعتبارها مطلوبات وتسجل في الجانب الدائن من حساب ميزان المدفوعات . (بعلول، 2017-2018، الصفحات 55-56)

2- حساب التحويلات من طرف واحد:

يتعلق بمبادلات تمت بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل ، أي أنها عمليات غير تبادلية ، أي من جانب واحد ولا يترتب عليها دين أو حق معين ، ويشتمل هذا الحساب على بند واحد وهو الهبات والتعويضات ، ويقسم صندوق النقد الدولي هذا القسم إلى بندين :

1-الهبات الخاصة

وتشمل تحويلات الإفراد والمنظمات ، النقدي منها والعيني ، وكذلك تحويلات المهاجرين في الخارج إلى بلادهم الأصلية .

ب-**الهبات العامة** وتتضمن التعويضات ويعتبرها الصندوق هبات إجبارية وكذلك الهدايا على أنواعها. (حسين عوض الله ، 2005، صفحة 65)

2- حساب رأس المال

يشمل حساب رأس المال مختلف باسكال رأس المال كالديون واسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والثروات الشخصية . وتتمثل عناصره في :

1-حساب رأس المال طويل الأجل : ويتضمن التدفقات الرأسمالية التي يطول أمدها أكثر من سنة أي تستحق السداد بعد سنة فأكثر وهذه تشمل :

ا- **القروض طويلة الأجل** : تستحق السداد بعد أكثر من سنة ، خمس سنوات ، عشر سنوات ....الخ

وإقساط سدادها ، سواء تلك الممنوحة إلى الأجانب أو الممنوحة من الأجانب ، وهذه تكون عادة إما من مصادر حكومية أو خاصة و مؤسسات دولية ،وتسجل القروض طويلة الأجل التي يمنحها الأجانب (غير المقيمين) إلى البلد في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات ، كما تسجل قيمة سداد إقساط القروض الوطنية التي يمنحها البلد إلى الخارج في الجانب الدائن كذلك تسجل في الجانب إقساط الدين الأجنبي الذي يقوم البلد بسدادها إلى الأجانب .

ب-الاستثمار المباشر : وهو الاستثمار الذي يتولى أصحابه إدارته مباشرة وقد يحققون أرباحا أو خسائر جراء نشاطهم الاستثماري خارج بلادهم وتسجل قيم الاستثمارات المباشرة التي يقوم بها غير المقيمين أو الحكومات أو الشركات الأجنبية في البلد في الجانب الدائن من حساب رأس المال وبالعكس تسجل الاستثمارات المباشرة التي يقوم بها مواطنو البلد أو شركاته أو حكوماته في الخارج في الجانب المدين من حساب راش المال.

والقاعدة في هذا إن تدفق القروض والاستثمارات إلى البلد تعني تدفق وحدة العملات الأجنبية إليه لذلك فإنها تسجل في الجانب الدائن مع إنها من الناحية الفعلية تزيد من مديونيته اتجاه العالم ، كذلك فان القروض الوطنية المتدفقة إلى الخارج تسجل في الجانب باعتبارها خروج للنقد الأجنبي ، مع أنها تقلل من مديونيته اتجاه العالم.

2- حساب رأس المال قصير الأجل : تشمل المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل حركة الودائع بين البنوك وصفقات بيع وشراء الأسهم والسندات التي تستحق السداد في فترة اقل من سنة واحدة بين المقيمين غير المقيمين هذه الحسابات عادة تتحرك لأغراض تسوية المعاملات الأخرى في ميزان المدفوعات خاصة معاملات الحساب الجاري ومعاملات حسابات رأس المال طويل الأجل والتحويلات أحادية الجانب. (شقرون ، 2015-2016، الصفحات 5-6)

3-حساب التسويات الرسمية (حساب الذهب النقدي أو المعادن النفيسة)

يسجل حركات التدفق الداخلي والتدفق الخارجي) وذلك لحساب التغيير في الالتزامات السائلة وغير السائلة للحائزين الرسميين الاجانب , والتغير في الاصول الاحتياطية للدولة خلال سنة .

وتشير الاصول الاحتياطية الرسمية للدولة الى ما في حوزته من ذهب وعملات قابلة للتحويل وحقوق السحب الخاصة ومركز الذهب الخاص بها في صندوق النقد الدولي .

وتسجل زيادة التزامات الدولة نحو الحائزين الرسميين الاجانب ، والنقص في الاصول الاحتياطية الرسمية للدولة , هما عنصران دائنان ، في حين يكون النقص في التزامات الدولة نحو الحائزين الاجانب ، والزيادة في اصول الاحتياطات الرسمية هما عنصران مدينان .ومن الجدير بالذكر ان صادرات الذهب النقدي تدخل في ميزان المدفوعات كدائنة ، اما استيراداته فتسجل مدين والقاعدة هي نفسها بالنسبة للسلعة ، ولكنها عكسية بالنسبة لراس المال ، وتتكون حركات الذهب من التغيرات في وثيقة التملك للذهب لدى البنوك المركزية ، وذلك لان الذهب لن يحول الى ماديا بين الدول . فالزيادة في رصيد حساب الذهب الاجنبي للدولة تعامل وكأنها صادرات الذهب وتسجل دائنة ، في حين يعامل الانخفاض بوصفه مدينا .

أما بالنسبة لإنتاج الذهب ، أي استخراجه من المناجم والذي يقوم البنك المركزي بشرائه لأغراضه النقدية فيسجل في الحساب الجاري بوصفه صادرات سلعية على الرغم من عدم تصديره ، ويسجل شراء الذهب من قبل البنك المركزي مدينا. (العيساوي، 2012، الصفحات 238-239)

4- السهو والخطأ :

تستخدم هذه الفقرة لغرض موازنة الميزان من الناحية المحاسبية والسبب في ذلك ان كل عملية تسجل مرتين فالميزان مرة في الجانب المدين واخرى في الجانب الدائن وعند وجود خلل اي عدم توازن بين القيدين تستخدم هذه الفقرة في الحالات التالية:

-الخطأ في تقييم السلع المتبادلة نتيجة للاختلاف في اسعار صرف العملات

-الخلل الناجم عن التغير في القيمة الخارجية لعملة احد البلدين المتعاملين تجاريا (منهوم ، 2012-2013، الصفحات 25-26)

-يقوم ميزان المدفوعات على أساس نظام القيد المزدوج , ولذلك فان ميزان المدفوعات يكون دائما متوازنا من الناحية المحاسبية ولكن في بعض الحالات لا يتحقق مثل هذا التوازن لصعوبة الحصول على معلومات إحصائية دقيقة عن المعاملات الدولية التي تدخل في ميزان المدفوعات ، فقد يحصل اختلاف في تقدير نفس الفقرة من ميزان المدفوعات من قبل أجهزة الجمارك ومراقبة التحويل الخارجي في البنك المركزي ,وعليه فان حصول تباين بين الأرصدة الدائنة والمدينة ، سواء تعلق الأمر باختلاف التقدير أو حصول سهو في إدخال بعض الفقرات ، يستوجب إدخال بند يدعى "بالموازنة" أو فقرة السهو والخطأ يتم الاستعانة به لتحقيق

التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات .وفي أحيان أخرى تدخل الحكومة وإرادتها من الأسلحة والمعدات العسكرية ضمن فقرة السهو والخطأ رغبة منها في الحفاظ على اسراراها العسكرية وبذلك تظهر هذه الفقرة كبيرة في تلك الدول التي تزيد من مستورداتها الحربية (عجمي و الجنابي، 2014، صفحة 40).

استنادا إلى ما سبق , يمكن تصور شكل ميزان المدفوعات على النحو التالي :

جدول رقم : (1-1) شكل ميزان المدفوعات

نوع الحساب	دائن	مدين	صافي الدائن (+) او المدين (-)
1-حساب العمليات الجارية			
1.الميزان التجاري			
-الصادرات السلعية			
- الواردات السلعية			
2.ميزان الخدمات			
- النقل			
- التامين			
-السياحة			
3. ميزان التحويلات(مدفوعات من جانب واحد)			
-اعانات			
-منح			
- هبات (هدايا)			
2- حساب العمليات الراسمالية			
1.حساب رؤوس الاموال طويلة الاجل			
- قروض طويلة الاجل			
-الاستثمار المباشر			
- الاستثمار في الاوراق المالية			
2. حساب رؤوس الاموال قصيرة الاجل			
-قرروض قصيرة الاجل			
3-حساب الاحتياطات الرسمية			
4-حساب السهو والخطأ			

المصدر: من اعداد الطالبة بالاستناد على ما سبق

المطلب الثالث: المفاهيم المرتبطة بميزان المدفوعات

هناك العديد من المفاهيم ترتبط بميزان المدفوعات نذكر منها :

اولا: نظام القيد المزدوج :

من المتفق عليه عند اعداد ميزان المدفوعات ان كل معاملة مسجلة يجب ان تقيد في قيدين اثنين متساويين ، احداهما دائن واشارته موجبة من الناحية الحسابية والقيد الأخر مدين ويعطي اشارة سالبة ، وهكذا من حيث المبدأ يكون مجموع القيود الموجبة مطابقة لمجموع القيود السالبة ، ومن ثم يكون صافي رصيد المعاملات يساوي صفرا .

ان القيود في ميزان المدفوعات تمثل معاملات اقتصادية مقابل قيم اقتصادية اخرى ، وتتكون هذه القيم من موارد حقيقية سلع وخدمات وبنود مالية وغالبا ما تكون نتيجة القيود متساوية من ناحية القيمة تم تبادلها.

وهناك بنود اخرى ليس لها مقابل ، اوقد يكون القيد في جانب واحد لأسباب معينة ، عندئذ تسجل قيود مقابلة بهدف الموازنة , يطلق عليها تحويلات دون مقابل .

وعليه وفقا لهذا المعيار فان كل دولة لابد من ان تقوم بأعداد بيان قيود دائنة للموارد الحقيقية التي ترمز الى الصادرات – وللبنود المالية التي تعكس اما تخفيضا في الموجودات الاجنبية للاقتصاد او زيادة في مطلوباته الاجنبية.

وعلى العكس من ذلك فان الاقتصاد الذي يعد البيان يسجل قيود مدينة للموارد الحقيقية التي ترمز للواردات –وللبنود المالية التي تعكس إما زيادة في الموجودات أو نقصا في المطلوبات الأجنبية .

إما التحويلات دون مقابل ، والقيود المقابلة فإنها تظهر دائنة عندما تكون القيود التي تقدم المقابل لها مدينة ، ومدينة عندما تكون هذه القيود دائنة .

ثانيا: المقيمون

ستشمل المقيمون في اقتصاد معين المكونات الآتية : الحكومة العامة , الأفراد , الأجهزة الخاصة التي لا تهدف إلى الربح والتي تخدم الأفراد ، والمؤسسات ويعرف كل هؤلاء وفقا لعلاقتهم بالأراضي الإقليمية لذلك الاقتصاد وتشمل الأراضي الإقليمية للاقتصاد المعين ، المياه الإقليمية ، المياه الدولية ، فيما وراء مياهه الإقليمية والتي يملك آو يحق له أن يبسط شرعيته الكاملة عليها .

وفيما يأتي إيضاح لهذه المكونات:

1– الحكومة العامة:

وتشمل جميع المنشآت وأجهزة الحكومة المركزية والمحلية الواقعة في الأراضي الإقليمية, وكذلك السفارات , القنصليات والمنشآت العسكرية والهيئات الأخرى التابعة للحكومة العامة والواقعة في مكان أخر .

وهناك الكثير من التعقيدات التي لابد من الوقوف عليها لأغراض ميزان ، فعلى سبيل المثال عند انشاء السفارة فان المباني الخاصة بها في المناطق المحاطة بأراضي اقليمية اجنبية بواسطة المنتجين المقيمين في الاقتصاد الذي تقع فيه مثل هذه الإنشاءات فتعد جزءا من انتاج وصادرات ذلك الاقتصاد اما الأجور والرواتب المدفوعة للموظفين المستخدمين محليا بواسطة السفارات الأجنبية والمنشآت والقواعد العسكرية فانها تعد مدفوعات الى المقيمين في الاقتصاد الاقتصاد الذي تقع فيه هذه المنشأت .

2– الأفراد:

ان مفهوم الاقامة المقرر بالنسبة للأفراد مخصص لأنه يشمل جميع الافراد المتوقع استهلاكهم للسلع والخدمات ويساهموا في انتاجها او الذين شاركوا في الانشطة الاقتصادية الاخرى في الاراضي الاقليمية لاقتصاد معين على اساس دائم وهؤلاء هم الافراد الذي يعد مركز مصالحهم العام واقعا في الاقتصاد المعني .

اما الاستثناءات عن ذلك ما يأتي :

– الزوار او السياح ، اي الاشخاص الذين يكونون في اقتصاد معين في مدة تقل عن سنة واحدة .

–افراد طاقم البواخر والطائرات الذين لا يعيشون في الاقتصاد المعني ولكنهم يبقون او يتجولون هناك خلال الرحلة .

–المسافرون من رجال الاعمال التجاريين الذين يكونون في الاقتصاد المعني في مدة تقل عن سنة .

–مستخدمو الحومات الاجنبية والاجهزة الدولية الذين يكونون في مهلة مدتها اقل من سنة واحدة ،على سبيل المثال الفنيون الاجانب المتواجدون لغرض تركيب المعدات المشترات من مستخدمها في الاقتصاد المعين .

–الدبلوماسيون الرسميون وممثلو القنصليات وافراد القوات المسلحة والموظفون الحكوميون الاخرون من اقتصاد اجنبي الى جانب اسرهم والمقيمون في اقتصاد معين .

–العمال الموسميون ، اي الاشخاص الذين يكونون في الاقتصاد المعني بغرض الاستخدام الموسمي فقط.

–عمال الحدود ، اي الافراد الذين يعبرون الحدود بين اقتصاديين يوميا ، او اقل ترددا ولكن بانتظام ، بسبب انهم يعملون في احد الاقتصاديات ولكن مقر إقامتهم في اقتصاد أخر ، هنا يعدون مقيمين في الاقتصاد الذي يكون فيه مقر اقامتهم ، وليس الاقتصاد الذين يعملون فيه .

3-الأجهزة الخاصة التي لا تهدف إلى الربح التي تخدم الإفراد :

إن هذه الأجهزة تبوب على أنها تخدم الإفراد ، وهي بمثابة هيئات اقتصادية مقيمة في الاقتصاد الذي تقع ضمن اراضيه الاقليمية هيئاتها او تدير فيه شؤونها ، وتميز عن اجهزة الحكومة العاملة من خلال طريقة تمويلها او الاشراف عليها كليا او بشكل رئيس لا يكون بواسطة احدى ادارات الحكومة العامة.

4-المؤسسات :

وهي الوحدات المقيمة التي تعمل في :

-انتاج السلع والخدمات في الاراضي الاقليمية لاقتصاد معين.

-معاملات في الاراضي الواقعة ضمن الاراضي الاقليمية لذلك الاقتصاد ، او معاملات الايجار طويل الاجل ، الحقوق ، الامتيازات ، براءات الاختراع ، حقوق النشر .

وتقسم المؤسسات الى نوعين الاولى المملوكة للقطاع الخاص والثانية تلك المملوكة للقطاع العام او تقع بإشرافه وهي تشمل كلا من المؤسسات النقدية وغير النقدية (العيساوي، 2012، الصفحات 249-250-251-252-253)

المطلب الرابع : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

-توازن ميزان المدفوعات :

ان حالة التوازن في ميزان المدفوعات تدل على نجاح وفعالية السياسات الاقتصادية المطبقة بالدولة وعلى كفاءة الاداء الاقتصادي بها وبالتالي يكون قد تحقق هدف التوازن مع العالم الخارجي الذي يقتضي كون ميزان الدفوعات في حالة توازن ويكون متوافقا مع التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني .

غير انه يدب التفرقة بين نوعين من التوازن في ميزان المدفوعات هما :

اولا: **التوازن المحاسبي** : يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائما متوازنا نتيجة لمبدا القيد المزدوج المعتمد عند تسجيل كل عملية .

-ويقصد بالتعادل المحاسبي تعادل الاصول والخصوم بعد اضافة بند السهو والخطأ

ويقصد به كذلك تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة ونتيجة للخطاء الاحصائية وعدم دقة الاحصائيات من طرف المصالح الخاصة بأعداد ميزان المدفوعات قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات الذي يتم اضافة

بند السهو والخطأ تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي لميزان المدفوعات .

ثانيا : التوازن الاقتصادي :

التوازن الاقتصادي يعني تعادل اصول وخصوم بنود محددة في ميزان المدفوعات .

يقصد به ايضا الحالة التي تتساوي فيها ايرادات الدولة مع صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الاجل الى الداخل مع المديونيات الناشئة من وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الاجل الى الخارج .

ويستوجب التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات تساوي اصول وخصوم المعاملات المستقلة او التلقائية وتعرف ايضا بالمعاملات فوق الخطأ . وهي المعاملات التي تتم بغض النظر عن موقف ميزان المدفوعات ككل . ومن هذه المعاملات الصادرات والواردات سواء كانت منظورة او غير منظورة اي المعاملات الجارية يضاف اليها المعاملات الرأسمالية طويلة الاجل التي تتم بغرض الاستثمار طويل الاجل من اجل تحقيق الربح وايضا المعاملات قصيرة الاجل التي تتم من اجل الاستفادة من فرض الاختلافات في اسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية او بغرض المضاربة .اما باقي العمليات فتسمى بنود التسوية او عمليات مشتقة الهدف منها توازن الجانب الدائن مع الجانب المدين لميزان المدفوعات .

الا ان ما يلاحظ في الواقع لا يسمح بالتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات دائما اذ قد تتفوق حقوق الدولة على ديونها ويحصل فائض في هذه الحالة او تتفوق ديون الدولة على حقوقها ويحصل عجز في هذه الحالة .وان حالات عدم التوازن هي التي تتحقق في الغالب اما حالة التوازن الاقتصادي فهي حالة استثنائية .

من خلال ما سبق يتضح ان ميزان المدفوعات من الجانب الدائن يكون دائما في حالة تعادل اما من الجانب الاقتصادي فقد يكون في حالة توازن او اختلال. (بعلول، اثر اسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة مقارنة، 2017-2018، الصفحات 63-64 65)

2-مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات واسبابه

ا-الاختلال في ميزان المدفوعات: يعني زيادة الجانب الدائن عن الجانب المدين في ميزان المدفوعات وعندما نتكلم عن الاختلال فأننا نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعات ومقبوضات الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان ، ولديه صورتان : الاولى عجز ميزان المدفوعات الذي يعرف بانه زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن في بنود المعاملات التلقائية او انه زيادة الدائنية على المديونية في بنود عمليات التسوية ، اما الصورة الثانية فائض ميزان المدفوعات الذي يشير الى زيادة الدائنية على المديونية في بنود المعاملات التلقائية او زيادة المديونية على الدائنية في بنود معاملات النسوية وهناك عدة معايير او مقاييس لقياس مقدار العجز او الفائض في ميزان المدفوعات . (بن طرية ، .2016-2017، صفحة 7)

ب–اسباب الاختلال في ميزان المدفوعات :

1–**التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة الاجنبية:** سعر الصرف الاجنبي يربط بين مستويات الائتمان القومية في الدول المختلفة , فاذا كان سعر الصرف اعلى من المستوى الذي يتفق مع الائتمان السائد في الداخل ، ادى هذا لظهور عجز في ميزان المدفوعات وعلى العكس من ذلك اذا م تحديد القيمة الخارجية لودة النقد الوطنية عند مستوى اقل مما يتفق مع مستويات الائتمان السائدة في الداخل في علاقتها بالائتمان في الخارج ادى هذا لظهور فائض في ميزان المدفوعات .

ويحدث التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة الاجنبية نظرا لوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى كل قطر .

2–**تغير مستوى الدخل** : يؤدي زيادة مستويات الدخول في الدولة الى زيادة انفاقها على الواردات كما ان انخفاض مستويات دخولها يؤدي لانخفاض انفاقها على الواردات ولكن زيادة الدخول في الدول الاجنبية تؤدي عادة لزيادة نفقاتها على السلع والخدمات المحلية ، اي لزيادة صادرات الدولة الى العالم الخارجي ، كما ان نقص مستويات الدخول في الدول الاجنبية يقترن عادة بانخفاض طلبها على السلع والخدمات المحلية , اي انخفاض صادرات الدول الى الخارج .

3–**تغير مستوى الاسعار** :يترتب على حالات التضخم والانكماش التي تصيب احدى الدول ، تغيرات مناظرة في مستويات الاسعار المحلية والعالمية ، ففي حالة التضخم فان الزيادة المقترنة بمستويات الاسعار المحلية من شانه التأثير على حجم الصادرات والواردات ، وبحسب هذا التغير هناك انخفاض الطلب الخارجي على الصادرات وزيادة الطلب الداخلي على الواردات و الامر الذي يؤدي لحدوث اختلال في ميزان المدفوعات ، اما في حالة الانكماش الاقتصادي فان انخفاض الاسعار المحلية من شانه ان يؤدي لانخفاض الطلب على الصادرات ، وزيادة الطلب على الواردات ، بطريقة مماثلة يمكن الوصول الى ان حالات التضخم والانكماش زما يصاحبه من تغيرات مناظرة في مستويات الاسعار العالمية من شانها ان تؤدي الى تغيرات بنفس القيمة في حجم الصادرات والواردات ، ومن هذا نستطيع القول ان كمية الصادرات والواردات لدولة معينة ، تتوقف على مستوى الاسعار بالداخل مقارنا بمثيله في الخارج .

4–**الظروف الطارئة:** اي حدوث اي عوامل عرضية ، لا يمكن توقعها او التنبؤ بها مثل النقص المفاجئ لمحصول تصديري ، والناتج عن كوارث طبيعية ، او التغيرات المفاجئة في اذواق المستهلكين محليا وخارجيا والاختراعات العالمية التي قد تؤثر على تبادل السلع بين الدول مثل اكتشاف مواد اولية صناعية في الخارج تغني كليا او جزئيا عن طلبه من المواد الاولية الطبيعية ، او تدهور مفاجئ في نسب التبادل الدولي نتيجة لارتفاع اسعار الواردات او انخفاض اسعار الصادرات او تلبيتهما معا.

تغير الظروف السياسية من شانه كذلك ان يسبب زيادة الطلب على المواد الاولية والاسلحة المختلفة او اضطراب الاحوال السياسية في بعض الدول التي تمثل اسواقا خارجية هامة لصادرات دول اخرى ....الخ.

5-**اسباب هيكلية** : هي الاسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني خاصة هيكل التجارة الخارجية وهيكل الناتج المحلي , وينطبق هذا بشكل خاص على الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركز السلعي اي اعتمادها على سلعة او سلعتين سواسيتين (زراعية او النفط مثلا) حيث تتأثر هذه الصادرات عادة بعوامل خارجية تتجسد في مرونة الطلب الخارجي عليها في الاسواق العالمية ، وتعتمد هذه المرونة على العديد من العوامل ، ابرزها درجة الاحلال الصناعي لصادرات الاقطار العالمية ، وهو الاتجاه المميز لحركة التجارة العالمية في الوقت الحاضر. (حاجي ، 2015-2016، الصفحات 139-140).

ج-طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

ان وجود اختلال في الميزان يعد مؤشرا اقتصاديا خطيرا على الاقتصاد القومي للبلد ، كونه يعكس مركز البلد في المعاملات الاقتصادية الدولية ، وعادة تقوم السلطات العامة بدراسة وتحليل هذا الاختلال ومعالجته بطرق متعددة من خلال اتباع سياسات نقدية ومالية متنوعة تتلاءم مع تحليل اسباب الاختلال وفيما يلي طرق المعالجة المتبعة في هذا الشأن :

* المعالجة عن طريق ألية السوق :وهذه الطريقة لها ثلاثة اشكال ترتبط بتطور النظريات الاقتصادية الرأسمالية التي تعالج الاختلال وفقا لمنظورها وهي :

- المعالجة عن طريق ألية الاسعار :

لقد ارتبطت هذه النظرية بالفترة التي اتسم بها النظام النقدي الدولي بقاعدة الذهب لذلك يتطلب تطبيق هذه النظرية توفر ثلاثة شروط :

-ثبات اسعار صرف العملات لان عرض النقد يتكون من ذهب + عملة مغطاة بالذهب

-الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج

-مرونة الاسعار والاجور .

وهذه الشروط تمثل الاساس الذي تقوم عليه النظرية التقليدية التي سادت في القرن التاسع عشر وبداية القرن العسر يمدن والتي تقوم في حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات سيؤدي ذلك الى دخول كميات من الذهب الى الاقتصاد الوطني وسوف يرافق ذلك ارتفاع معدل عرض النقد في التداول كما يؤدي بدوره الى زيادة الاسعار المحلية مقارنة بالدول الخرى ويترتب على ذلك انخفاض الصادرات نظرا لارتفاع سعرها في الخارج وارتفاع الاستيرادات نظرا لانخفاض سعرها في الداخل وتستمر هذه العملية الى ان يحدث التوازن في الميزان ، اما في حالة حدوث عجز في الميزان فان ذلك يؤدي الى انخفاض في اسعار السلع المحلية من وجهة نظر الاجانب ويعني ذلك الاتجاه نحو ارتفاع قيمة الصادرات المحلية وانخفاض قيمة المستوردات لارتفاع قيمتها محليا وفي النتيجة سيؤدي الى توازن الميزان.

-المعالجة عن طريق الدخل

جاءت هذه النظرية على اثر ما طرحه كينز والتي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخل واثرها على الصرف الاجنبي وبالتالي على الموقف في ميزان المدفوعات واهم شروط تطبيق هذه النظرية هي ثبات سعر الصرف والاسعار واستخدام السياسة المالية وخاصة الانفاق العام للتأثير على الدخل .تقول النظرية ان الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات يؤدي الى احداث تغير في مستوى الاستخدام العام (العمالة) والانتاج للبلد مما ينعكس على مستوى الدخل المتحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية (الذي يعكس العلاقة الموجبة بين صادرات البلد من جهة وزيادة الدخل القومي من جهة اخرى بحيث ان زيادة الصادرات بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة اكبر في الدخل القومي) فعندما يحقق الميزان فائضا كنتيجة لارتفاع قيمة الصادرات سيرفع مستوى الاستخدام في الصناعات التصديرية يواكبه زيادة في الاجور ومن ثم الدخل الموزع مما يؤدي الى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات بنسبة اكبر نتيجة لعمل المضاعف فلترتفع الاستيرادات مما يؤدي الى العودة الى حالة التوازن في ميزان المدفوعات والعكس في حالة العجز, ولكن النظرية الكنزية تقول في حالة العجز ان انخفاض الدخل قد لا يكون بنفس نسبة انخفاض الانفاق والانخفاض في الطلب على الصرف الاجنبي ويفترضون ان تدخل السلطات العامة من اجل احداث تغير في الدخل بالقدر الذي يؤدي الى اعادة التوازن في الميزان .

-المعالجة عن طريق المرونات :

بعد ان ثبت ان هناك عيوب في النظريتين الكلاسيكية والكنزية في تفسير الاختلال والمعالجة الاقتصادية لاعتمادها على فرضية ثبات اسعار الصرف وانتشار نظم الصرف العائمة ولمعالجة عيوب النظريتين تم استخدام نظرية المرونات التي تعتمد على التغيرات المترتبة على تغير سعر الصرف العملة (خصوصا اجراء تخفيض في قيمة العملة الذي سيؤدي الى ارتفاع الصادرات والتاثير على عرض الصرف الاجنبي او الطلب عليه) .ومن ثم التاثير على ميزان المدفوعات ولنجاح سياسة تخفيض سعر العملة منة قبل البلد الذي يعاني من الاختلال فان ذلك يتوقف على مرونة الطلب على الصادرات والاستيرادات الكلية ومدى القدرة الاستيعابية للاقتصاد (أل شبيب، 2019، الصفحات 85-86-87).

***المعالجة عن طريق تدخل الدولة وعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات :**

حدث كثيرا الا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق وشانها للإعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الائتمان والدخل القومي ، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الائتمان واستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة ، وهبي السياسة التي تعطيها الدولة اولوية بالنسبة الى التوازن الاقتصادي الخارجي ، وفي هذه الحالة تلجأ هذه السلطات الى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات وفي هذا المجال يمكن التمييز بين السياسات المباشرة مثل الرقابة على الصرف ، والقيود الكمية (نظام الحصص) والضرائب الجمركية ، وبين السياسات غير المباشرة مثل تقديم الدعم او الاعانات للصادرات ....الخ كما يمكن للدولة ان تلجا الى تخفيض سعر الصرف كعلاج للعجز في ميزان مدفوعاتها. (حسين عوض الله ، 2005، صفحة 81).

المبحث الثاني : مفاهيم حول فايروس كورونا

اصبح موضوع كورونا حديث الساعة بكل المقاييس نظرا للتحول الحاصل في العالم اليوم وخطر يهدد الناس وزادت شهرته بعد ان تم اصابة الملايين على مستوى العالم فقد وصف بالجائحة نظرا لانتشاره الواسع والسريع .وسنوضح في هذا المبحث ماهية هذه الظاهرة وكيف تم انتشارها والاثار المترتبة عنها .

المطلب الاول : كوفيد 19 ظهوره وتطوره

اولا: ظهور فيروس كوونا:

في 31 ديسمبر 2019 تم ابلاغ مكتب منظمة الصحة العالمية في الصين بحالات الاتهاب الرئوي مجهولة المصدر , وتم اكتشافها في مدينة ووهان بمقاطعة هوبي ، وتم تحديد الفيروس جديد مسؤول عن هذا المرض التنفسي في 7 جانفي 2020 .واطلق عليه فيما بعد باسم ونما هذا الوباء بعدها بشكل مخيف وتزايد عدد الاشخاص المتضررين sars-coov-2.

ظهر في البداية في الصين ثم انتشر الى بلدان اخرى وادى هذا الوضع الوبائي للمتغير للفيروس التاجي بالمدير العام لمنظمة الصحة العالمية الى عقد لجنة الطوارئ العالمية في 22-23 جانفي 2020 ، وبناءا على ذلك اعلنت منظمة الصحة العالمية من خلال مديرها ان فيروس كورونا كوفيد -19 جائحة عالمية واعلن حالات طوارئ ذات الاهتمام الدولي.

الجائحة في حقيقتها تحدث عندما ينتشر الوباء الى عدة بلدان او قارات , وعادة ما يصاب بها عدد كبير من السكان ، وقد اعتبرت منظمة الصحة العالمية كورونا كوفيد -19 جائحة ، وبالتالي تختلف عن الوباء, فالوباء قد يكون انتشاره في منطقة جغرافية كبيرة ومحصورة في دولة واحدة او عدد قليل من الدول ، اما الجائحة فتعني انتشارا عالميا للمرض ,شاملا عددا غير قليل من الدول , وهو ما نشهده الان , وعليه اختلفت وجهات النظر والأراء حول طبيعة الفيروس ومصدره واخفاء المعلومات عنه ، اذ اهتبر البعض بانه حالة مرضية تطورت بفعل عوامل طبيعية حصلت في سلالة عائلة معينة من الفايروسات لها القدرة على التطور الطبيعي والتكيف مع المتغيرات البيئية لكي تستمر بالنشاط والتأثير .

فقد عاش العالم هلع كبير وتخوف من فيروس كورونا كوفيد -19 المستجد ، كزنه حسب ما ذكره المؤرخون حديثا يعد جائحة ، ويختلف نمط انتشارها عن غيرها من الفيروسات الاي تصيب الجهاز التنفسي ، واعتبرت الدراسات المعاصرة والابحاث بان كورونا من سلالة الفيروسات ، والفيروس هو مسبب للمرض وصغير جدا في الحجم الذي لا يرى الا تحت المجهر الالكتروني ولا يستطيع الحياة والتكاثر الا داخل خلية حية لذلك لا يصنف انه كائن حي ،ويمثل فيروس كورونا كوفيد-19 فصيلة كبيرة من الفيروسات التي تسبب امراض متنوعة للانسان. ويضاف الى ذلك اعتبار فيروس كورونا سلالة جديدة لم يسبق تحديدها واصابتها للبشر من قبل ، وقد اعلنت عنه اللجنة الدولية لتصتيف الفيروسات تسميته بفيروس كورونا المتسبب لمتلازمة الالتهاب الئوي اسما رسميا للفيروس الجديد في 2020/02/11 ، واختير هذا الاسم لارتباط الفيروس جينيا بفيروس كورونا في عام 2003 , واعلنت منظمة اللجنة ومنظمة الصحة الدولية ان كوفيد 19 هو الاسم الرسمي لهذا المرض الجديد الذي يسببه هذا الفيروس .

وحسب ما اشار اليه متخصصون ان الاسم الانجليزي له مشتق كالتالي : "co" هما اول حرف من كلمة كورونا "corona" و "vi" هما اول حرفين من كلمة فيروس (virus) و D " هو اول حرف من كلمة مرض "disease" واطلق على هذا المرض سابقا اسم "novel". 2019 ."coronavirus" او "NCOV-2019". ان فيروس كوفيد -19 هو فيروس جديد يرتبط بعائلة الفيروسات نفسها التي ينتمي اليها الفيروس الذي يتسبب بمرض المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارز)وبعض انواع الزكام العادي .واسم كوفيد -19 هو الاسم الذي اطلقته منظمة الصحة العالمية للفيروس المتسبب لمرض الالتهاب الرئوي الحاد , والمعروف باسم (كورونا) (زيد، 2022، الصفحات 12-13-14) .

- ثانيا: تطور كوفيد-19:

اثناء تكرار الفيروس (انتاج وحدات جديدة) يحدث احيانا انه يخضع لتعديلات صغيرة تسمى هذه التغيرات " الطفرات .الفيروس الذي يحمل طفرة جديدة او اكثر هو " متغير" من الفيروس الاولي .كلما زاد عدد الفيروسات المنتشرة زادت قدرتها على التغير تؤدي هذه الطفرات احانا الى ظهور متغير يتكيف بشكل افضل مع بيئته من الفيروس الاولي .

يشير مصطلح " تطور الفيروس" الى عملية الطفرة هذه واختيار المتغيرات الاكثر ملائمة.

يمكن ان تؤدي بعض الطفرات الى التغير في خصائص الفيروس ، مثل ضعف الانتقال (على سبيل المثال يمكن ان ينتشر بسهولة اكبر) او شدته (كان يصبح اكثر خطورة من المرض).

من الطبيعي ان تتحور الفيروسات ، لكن لايزال العلماء يراقبونه عن كثب لأنه يمكن ان تكون هناك تداعيات sars-cov-2 كبيرة بما في ذلك الفيروس المسؤول عن covid-19 .

حتى الأن تم تحديد مئات الانواع من هذا الفيروس في جميع انحاء العالم تراقبها منظمة الصحة العالمية منذ يناير 2020

تقوم منظمة الصحة العالمية وشبكتها الدولية من الخبراء بمرابة الطفرات في الفيروس بحيث اذا تم تحديد طفرات كبيرة , يمكن للمنظمة الابلاغ عن تغيير محتمل في التدخلات التي تحتاجها البلدان والافراد لمنع انتشار هذا الفيروس .تظل الاستراتيجيات والتدابير الحالية التي اوصت بها منظمة الصحة العالمية صالحة ضد متغيرات الفيروس التي تم تحديدها منذ بداية الجائحة (nouveau coronavirus world health organization)

المطلب الثاني : مفهوم فيروس كورونا

تم تشخيص اول حالة اصابة بمرض فيروس كورونا والمعروف اختصارا كوفيد-19، وبالتالي اكتشاف هذا الفيروس لأول مرة في مدينة ووهان الصينية اواخر ديسمبر 2019، ونظرا للانتشار السريع وكذا درجة خطورته اعلنت منظمة الصحة العالمية حالة طوارئ صحية عالمية شهر جانفي من سنة 2020 لتعلنه في 11 مارس من نفس السنة جائحة عالمية ظرا للتزايد المتسارع والغير متوقع في عدد حالات الوافيات في معظم انحاء العالم .

يعد فيروس كورونا عبارة عن نوع من انواع الفيروسات التي تصيب الجهاز التنفسي ، وهذا الفيروس من شانه ان يترافق مع عدد من الاعراض المختلفة والتي تتراوح بين الطفيفة والشديدة حيث تشير بعض الم راكز البحثية ومنها على سبيل المثال (المركز الامريكي للوقاية من الامراض ومكافحتها)ان اعراض فيروس كورونا قد تظهر بعد ما بين (2-14) يوم تقريبا من تعرض الشخص للفيروس. (العوائد، 2022، صفحة 23) .

ففيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والانسان ، ومن المعروف ان عددا من فيروسات ورونا تسبب لدى البشر امراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة الى الامراض الاشد وخامة مثل متلازمة الشرق الاوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس) .

ويسبب فيروس كورونا القريب جدا من فيروس سارس والمكتشف مؤخرا مرض كوفيد -19 والمعروف ايضا بالمرض التنفسي الحاد المرتبط بفيروس كورونا المستجد ، وهو مرض معد لم يكن هناك اي علم بوجوده قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الينية ، تتمثل اعراضه الاكثر شيوعا في الحمى والسعال الجاف والتعب وبدرجة اقل الالام والاوجاع ، احتقان الانف ، والم الحلق ، السهال. وعادة ماتكون هذه الاعراض خفيفة وتبدا تدريجيا حيث يصاب بعض الناس بالعدوى ولكن لا تظهر عليهم سوى اعراض خفيفة ، يتعافى معظم المصابون (نحو 80 بالمئة) من المرضى دون الحاجة الى علاج في المستشفى ، وتشتد حدة المرض لدى شخص واحد تقريبا من كل 5 اشخاص يصابون بعدوى كوفيد -19 حيث يعانون من صعوبة في التنفس .وترتفع مخاطر الاصابة بمضاعفات وخيمة بين كبار السن والاشخاص الذين يعانون مشاكل صحية مثل ارتفاع ضغط الدم ، امراض القلب والرئتين ، داء السكري والسرطان . (توايتية و غبولي ، سبتمبر 2020، صفحة 131)

المطلب الثالث : طرق انتشار فيروس كورونا

يمكن انتقال عدوى الامراض التنفسية عن طريق قطيرات مختلفة الحجم على النحو التالي : اذا زاد قطر جسيماتها على مايتراوح بين 5 و 10 ميمرومترات فيشار الى هذه الجسيمات باسم القطيرات التنفسية .اما اذا كان قطرها يساوي 5 ميكرومترات او اقل فيشار اليها باسم نوى القطيرات .ووفقا للبيانات الحالية المتاحة تنتقل العدوى بالفيروس المسبب لمرض كوفيد 19 اساسا من شخص الى اخر عن طريق القطيرات التنفسية والمخالطة .

وتنتقل العدوى عن طريق القطيرات عندما يخالط شخص شخصا اخر تظهر لديه اعراض تنفسية (مثل السعال او العطس) مخالطة لصيقة (في حدود مسافة نتر واحد) مما يجعل هذا الشخص عرضة لخطر تعرض أغشيته المخاطية (الفم والانف) او العين لقطيرات تنفسية يحتمل ان تكون معدية .وقد تنتقل العدوى ايضا عن طريق ادوات ملوثة توجد في البيئة المباشرة المحيطة بالشخص المصاب بالعدوى .وعليه فان العدوى بالفيروس المسبب لمرض كوفيد 19 يمكن ان تنتقل اما عن طريق المخالطة المباشرة

لأشخاص مصابين بالعدوى او المخالطة غير المباشرة بملامسة اسطح موجودة في البيئة المباشرة المحيطة او ادوات مستخدمة على الشخص المصاب بالعدوى .

ويختلف انتقال العدوى بالهواء عن انتقالها بالقطيرات لان انتقال العدوى بالهواء يشير الى وود ميكروبات داخل نوى القطيرات التي تعتبر عموما جسيمات يساوي قطرها 5 ميكرومترات او اقل ويمكن بقاؤها في الهواء لفترات زمنية طويلة وانتقالها من شخص الى اخر على مسافات تزيد على متر واحد .

وفي سياق مرض كوفيد 19 قد يكون انتقال العدوى بالهواء ممكنا في ظهور وسياقات معينة تطبق فيها اجراءات او علاجات داعمة مولدة للرذاذ .

المطلب الرابع: الأثار المترتبة عن فيروس كورونا

في ضوء المتغيرات التي مر بها العالم , منذ ظهور فيروس كورونا وانتشاره بين جميع الدول ، بدا ان تداعياته الاقتصادية والاجتماعية ستكون كبيرة ومؤثرة على المستويين العالمي والوطني ، حيث ما فرضه نفشي الوباء من اتخاذ حزمة من الاجراءات والتدابير الاحترازية تمثلت في العزل والحجر الصحي –التباعد الاجتماعي –المنع من السفر –

الاغلاق التام لجميع مؤسسات الدولة. انعكس سلبا على اقتصاديات جميع دول العالم .وادخل النظام العالمي في حالة من الركود نتج عنها تأثير على المنظومة الاقتصادية والاجتماعية طالت جميع دول العالم حيث من المؤكد ا ناي ازمة يمر بها العالم تترك أثارها على الجميع رغم تفاوت هذه الاثار بين دولة و اخرى وهنا نستعرض اهم الاثار التي خلفتها جائحة كوفيد –19 على النحو التالي :

اولا: الاثار الاقتصادية المترتبة عن جائحة كوفيد –19:

شكل انتشار جائحة كورونا تداعيات على الاقتصاد العالمي ما بين انتعاش قطاعات وانخفاض نمو قطاعات اخرى ,وقد اعلنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ان النمو الاقتصادي قد انخفض الى النصف في ظل استمرار فيروس كورونا .

ومن ابرز القطاعات الاقتصادية التي تعرضت للضرر القطاعات التالية:

1–قطاع الاستثمار: حيث شكل انخفاض الاسهم العالمية بسبب التحولات الكبيرة في اسواق الاسهم الى عملية شراء وبيع الاسهم في الشركات وقد اثر ذلك على قيمة المعاشات التقاعدية او حسابات التوفير الفردية ولمعالجة ذلك قامت البنوك المركزية في العديد من الدول بخفض اسعار الفائدة .

2–قطاع النقل : تعرض قطاع النقل الى الضرر حيث قطعت شركات الطيران رحلاتها والغى العملاء رحلات العمل وفرضت العديد من الدول قيودا على السفر لمحاولة احتواء الفيروس .وقد توقع اتحاد النقل الجوي الدولي ان تفشي كوفيد–19 قد يكلف شركات الطيران 113 مليار دولار في الإيرادات المفقودة مع انخفاض عدد الاشخاص الدين يقومون برحلات جوية .

3–قطاع التجارة : اثر النقص الاولي في المنتجات من الصين على الشركات في جميع انحاء العالم .حيث تأخر افتتاح المصانع بعد العام 2020 وبقاء العمال في منازلهم للمساعدة في الحد من انتشار الفيروس.

4–قطاع السياحة : تسبب كوفيد -19 في ازمة حقيقية في اقتصاد السياحة حيث تشير التقديرات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشان تأثير فيروس كورونا الى انخفاض بنسبة 60بالمئة في السياحة الدولية في عام 2020 وقد يرتفع هذا الى 80بالمئة اذا تأخر الانتعاش اواخر 2020 .

6–القطاع الزراعي : شكلت جائحة كورونا نتائج سلبية على القطاع الزراعي بسبب انخفاض الطلب على الخضراوات وقطاع الدواجن واللحوم . وقد جاء تراجع الطلب بسبب اغلاق الفنادق والمطاعم مما ادى الى انخفاض اسعار السلع الزراعية بنسبة 20بالمئة وجاء التراجع الاقتصادي بعد ان فرضت البلدان في جميع انحاء العالم عدد من الاجراءات الوقائية لاحتواء الانتشار المتزايد بشكل كبير وهذا يشمل التباعد الاجتماعي وتجنب السفر غير الضروري وحظر التجمعات وقد اثرت اجراءات الحجز والمتعلقة بالعزل الذاتي عند الاتصال بالناقلات المشتبه في اصابتها بالفيروس مما يشكل اثار واضحة على السلع القابلة للتلف مثل اللحوم والخضروات.

7–انهيار اسعار النفط: لقد دفع رفض روسيا لخفض انتاج النفط المملكة العربية السعودية للرد بتخفيضات غير عادية للمشترين وتهديدا بضخ المزيد من النفط الخام .وقد زادت المملكة السعودية من امداداتها من النفط بنسبة 25بالمئة مما رفع حجم الانتاج الى مستوى غير مسبوق وقد تسبب هذا في اكبر انهيار للأسعار حيث انخفض خام برنت بنسبة 24بالمئة من 34 دولار للبرميل ليقف عند 25.70دولار وعلى خلفية تفشي فيروس كورونا ادى الى تراجع الطلب على النفط بسبب الاجراءات الوقائية التي فرضتها الحكومات .

8–الصناعة التحويلية : شكلت جائحة كورونا تراجع كبير على اعمال التصنيع مما شكل حالة من القلق بشان التأثير السلبي للوباء على العمليات التجارية .وقد برزت مشكلات الاستيراد وقد انخفضت الصناعة الكيميائية من انتاجها العالمي الى بنسبة 1.2بالمئة وهو اسوء نمو للقطاع منذ الانهيار في عام 2008. (رافت ، 2022، الصفحات .273-274-276)

ثانيا : الانعكاسات الاجتماعية المترتبة عن جائحة كورونا :

على الرغم من التقدم العلمي والتكنولوجي للدول في جميع المجالات الا انها ماتزال غير جاهزة للتعامل مع مثل هذا النوع من الازمات والكوارث البيولوجية .فإحصاءات ضحايا الفيروس الجديد سواء عدد المصابين او الوفيات في تزايد مستمر على مدار الساعة الامر الذي دفع منظمة الصحة العالمية يوم 11 مارس 2020 الى وصف فيروس كورونا الجديد بالوباء .في حين دعت المفوضة السامية لحقوق الانسان بالأمم المتحدة –ميشيل باشليه– الى ان تكون حقوق الانسان في مقدمة وصميم ما تقوم به الحكومات لمواجهة انتشار فيروس كورونا .وقالت انه بالرغم من الحاجة الى مجموعة من الخطوات لمكافحة الفيروس وصعوبة الموازنة في كثير من الاحيان عندما يكون من الضروري لإتخاذ قرارات صعبة .الا ان جهود مواجهة الفيروس لن تنجح الا مع الحرص

الشديد على حماية الاشخاص الاكثر ضعفا الذين يعانون الاهمال طبيا واقتصاديا في المجتمعات . من ذوي الدخل المنخفض والسكان الريفيين المعزولين ومن يعانون من ظروف صحية اساسية وكبار السن .وفي مصدر اخر اشارت ان مكافحة تفشي فيروس كورونا بطريقة فعالة يعني ان نضمن حصول الجميع على العلاج وعدم حرمانهم من الرعاية الصحية بمجرد انهم لا يستطيعون دفع ثمنها . (فيروس كورونا وانعكاساته البيئية والاقتصادية والاجتماعية -كوفيد 19-، 2021، صفحة 5)

فمع انتشار وباء كورونا تعرضت الاسرة لمتغيرات ومستجدات اثرت على ادوارها ووظائفها وممارساتها اليومية ، واصبحت تعيش ظرفا استثنائيا في ظل الاجراءات الاحترازية الوقائية . هذه الظروف والاجراءات انعكست سلبا على بعض الاسر من الناحية الاجتماعية كالتالي :

قلة التواصل بين افرادها حيث الاستخدام المتزايد للأجهزة الذكية ومواقع التواصل الاجتماعي والانترنت.

-زيادة العنف الاسري .وتوتر العلاقات العائلية نتيجة الاحتكاك المباشر بينهم لفترات طويلة وفي هذا الصدد اشارت سحف عربية الى تصاعد العنف المنزلي عالميا وفي بعض البلدان العربية اثناء تفشي وباء كورونا ومنع التجوال .مبررة ذلك بان تواجد افراد الاسرة على مساحة مغلقة ولفترات طويلة يؤدي الى ضغط نفسي يمكن ان يتحول فيما بعد الى عنف جسدي خاصة ضد المرأة والطفل .لذا اطلق الامين العام للأمم المتحدة " انطونيو غوتيريش" نداءا عالميا لحماية النساء من العنف الاسري خلال فترة الحجر الصحي وفي المملكة المتحدة كان هناك اكثر من 4000 حالة اعتقال تمت بسبب جرائم العنف المنزلي منذ مارس2020 .

-حدوث اساءة في المعاملات المنزلية بسبب عدم الاستقرار داخل المنزل وقلة خيارات الجعم ففي المملكة المتحدة توجد زيادة 25 بالمئة في مكالمات الخط للاستغلال المنزلي وزيادة بنسبة 75بالمئة في عمليات بحث على قوقل يدعم الدعم المنزلي .

-امتد اثر كورونا و مخاطرها ليل الى الاطفال والطلاب الذين عانوا من اغلاق المدارس و الجامعات مما تسبب في حدوث اضطراب كبير في الروتين اليومي مع وجود قلق الاختبارات والغاء التخرج .

-فرضت العزلة الاجتماعية تقليل الزيادات وعدم المشاركة في المناسبات وهذا مخالف للفطرة الطبيعية للانسان .فهو كائن اجتماعي لا يستطيع العيش بمعزل عن الاخرين .

-الإجهاد الصحي والاقتصادي والاثار الاجتماعية لكوفيد -19 ادت الى اضطرابات في التعليم وزيادة المخاوف من ارتفاع نسبة الفقر والبطالة .وظهور انماط جديدة للسلوكيات السلبية .

-الخلافات الأسرية للأزواج خلال فترة الحجر المنزلي .

ثالثا : الآثار النفسية لجائحة كورونا :

تسبب فيروس كورونا المستجد في حدوث نوع من الارهاب النفسي على البشر بجميع اعمارهم واصاب وفتك بالملايين ، مما فرض على الناس البقاء في بيوتهم ، وعلقت رحلات الطيران واصبح المر كله مسالة حية او ميتة .ومما زاد الخوف في نفوس

الناس انتشار اخبار الوباء بسرعة كبيرة من خلال اتواصل الاجتماعي فضلا عن عدم توفر لقاح او علاج له في بداية الامر مما جعل الكثيرين ينتابهم الخوف من العدوى .وسوء التكيف .وادى هذا الفيروس بسبب قدرته العالية على العدوى وكثرة ضحاياه الى حالة الهستيريا الجماعية .وتسبب في العديد من الخسائر الاقتصادية .وفقدان الوظائف والهلع العام ، والقلق والتوتر والوساوس والاكتئاب ، وشغوط ما بعد الصدمة مما جعل بعض الباحثين يأتون بمصطلح جديد يسمى بـ " فوبيا كورونا " الذي تجلت اثاره في قدر كبير من اعراض المشكلات النفسية التي ظهرت بين افراد المجتمع .هذا مادفع بالبعض لوصف القرن الحادي والعشرين بانه عصر جائحة الكورونا وعصر الامراض النفسية ايضا. (علي خلف و تغريد، افريل 2021، صفحة 257)

–قد اجريت العديد من البحوث حول الصحة النفسية اثناء الجائحة ، في شتى انحاء العالم .وابلغ عن معدلات عالية نسبيا من اعراض القلق (6–51بالمئة)والاكتئاب (15–48بالمئة) والاضطرابات التالية للصدمة (8–54بالمئة). والضيق النفسي غير المحدد (34–38بالمئة) في صفوف عامة السكان في الصين والدنمارك –ايران–ايطاليا اسبانيا –تركيا والولايات المتحدة الامريكية . كما ان العزلة الاجتماعية والحد من النشاط البدني والتحفيز الفكري تزيد من خطر التدهور المعرفي والخوف لدى كبار السن .ويواجه الاشخاص الذين تم تشخيصهم من قبل باضطرابات نفسية وعصبية واضطرابات تعاطي مواد الادمان من مخاطر اعلى فيما يتعلق بالإصابة بعدوى كوفيد –19 والوفاة بسببها .وفي حين تم الابلاغ عن وجود مؤشرات على ارتفاع معدلات الانتحار في كل من اليابان وتايلند .

وهناك اعتراف متزايد بالمظاهر العصبية باعتبارها من الجوانب المهمة والمتفشية لمرض كوفيد –19 وتتراوح تلك المظاهر العصبية من خفيفة الى شديدة وتشمل الصداع ، وتغير حاسة الشم, الهذيان، والسكتة الدماغية ، ومتلازمة غيلان باريه والتهاب السحايا ، وترتبط هذه المظاهر العصبية بالحلات الاكثر وخامة لمرض كوفيد –19 وبزيادة احتمالات الوفاة .ومن المرجح ان يرتبط مرض كوفيد–19 باثار عصبية طويلة الامد. (تقرير منظمة الصحة العالمية.التاهب والاستجابة في مجال الصحة النفسية اثناء جائحة كوفيد –19.الدورة 148، 2022، صفحة 2)

خلاصة الفصل :

قمنا في هذا الفصل بمحاولة التعرف على مصطلحين هامين وهما ميزان المدفوعات وكوفيد -19 حيث تناولنا في المبحث الاول ميزان المدفوعات : تعريفه- مكوناته –التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات والمفاهيم المرتبطة بهذا الاخير.

اما المبحث الثاني تطرقنا الى التعريف بجائحة كورونا نشأتها وطرق انتشارها وأثارها على مختلف الميادين وهذا ماسوف يقودنا الى الفصل الثاني محل الدراسة الذي سيتناول تأثير كورونا على الاقتصاد وبخاصة الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة ميزا ن مدفوعاته .

الفصل الثاني
دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري
في ظل جائحة كورونا

تمهيد :

تعتبر ازمة كورونا اسوء ازمة اقتصادية تواجه العالم منذ الركود العالمي الكبير في اواخر عشرينات القرن الماضي .فهي حدث استثنائي ادى الى بعض التغيرات في الاقتصاد العالمي التي قد تغير شكل العالم الذي نعرفه.

فقد ادت الاجراءات الاحترازية التي انتهجتها دول العالم من غلق للحدود والمطارات والموانئ الى عزلة اقتصادية عالمية اثرت بشكل كبير على التجارة الخارجية نتيجة التراجع في معدلات النمو الاقتصادي .

تعد الجزائر من بين الدول التي كان لها نصيب من التأثر بجائحة كورونا من خلال الاختلال الذي شهدته تجارتها الخارجية .

وهنا سنتطرق الى دراسة التغير الحاصل في ميزان مدفوعاتها قبل وبعد كورونا وذلك من خلال :

-المبحث الاول : تحليل تطور ميزان المدفوعات في الجزئر في الفترة :2010-2019.

المبحث الثاني : واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل جائحة كورونا في الفترة : 2019-2022 .

المبحث الاول : تحليل تطور ميزان المدفوعات في الجزائر في الفترة 2010-2019

المطلب الاول : خصائص ميزان المدفوعات الجزائري

عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الاخيرة من عقد الثمانينات من العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت امام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية . ولعل اهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة ونقص العملات الاجنبية بسبب تدهور اسعار المحروقات بالإضافة الى ارتفاع معدلات خدمة الدين وماشكله من ضغوط تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي مما يؤدي الى زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الاساسية من السلع والخدمات وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي .اذ ادت هذه الصعوبات الى التأثير على ميزان المدفوعات الجزائري.(بطاهر ، 2004، صفحة 179)

ومن بين الخصائص التي ميزت ميزان المدفوعات وساهمت في التأثير عليه نجد:

اولا: معدل التبادل الدولي :

يعرف معدل التبادل الدولي لبلد ما بانه عبارة عن عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها الى الخارج .ولكن من الناحية العملية فان سعر كل سلعة يعبر عنه بمبلغ معين من النقود وليس بوحدات من سلعة اخرى (اي نقدا وليس مقايضة) وبالتالي فان معدل التبادل الدولي يتحدد بالمقارنة بين سعر صادرات الدولة وسعر وارداتها . (بسطالي ، 2012-2013، الصفحات 4-5)

ويمكن تلخيص اسباب تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية عموما فيما يلي :

-مرونة الطلب على السلع الاولية (صادرات الدول النامية) .

-المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها .مما يؤدي بالضرورة الى انخفاض اسعارها .

-اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الاولية والسلع الصناعية .حيث ان سوق السلع الاولية عالي المنافسة مما يؤدي في الحال الى انخفاض الاسعار .بخلاف سوق السلع الصناعية الاقل تنافسية ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الاسعار مقاومة ذلك الضغط التنازلي للأسعار .

ومن ثم فان تدهور معدل التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية يمثل احد القوانين الاقتصادية الموضوعية في علاقات التبادل اللامتكافئ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بين الدول النامية والدول المتقدمة.(غوبال، 2015-2016، الصفحات 95-96).

ثانيا:ضعف القاعدة الانتاجية:

تتسم القاعدة الانتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع وبالاحادية في العديد من هذه الدول مثل الجزائر . مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات اسعار صادراتها وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي او الدولي .

ويترجم ضعف اداء القطاع الصناعي عدة امور منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه.وهي صناعات ترتكز على المواد الاولية ،مما يجعل اداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الاسعار والطلب العالميين على هذه المواد ، كما ان الصناعات التحويلية غير البتروكيماوية ترتكز على صناعة خفيفة . وهكذا فان انتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة .

كما يتميز القطاع الصناعي الجزائري بـ:

-تبعية كبيرة لقطاع المحروقات ادت الى نقص في تنوع الصادرات.

-قدرات انتاجية هائلة غير مستغلة بشكل كلي .

-تتميز الصناعة الجزائرية بهيمنة الصناعات الخفيفة وغياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر اساس بناء هيكل اقتصادي قوي.

-عدم مرونة الجهاز الانتاجي .

-العملية الصناعية المتجزئة..

يعتبر اداء القطاع الصناعي الجزائري محدودا بالمقارنة مع الامكانات التي تمتلكها الدولة . حيث انه يعتمد على الصناعات الخفيفة

كما ان الجزائر تواجه عدة تحديات للنهوض بهذا القطاع .

يضم القطاع الصناعي الجزائري الصناعات الغذائية والكيميائية وصناعة البلاستيك والزجاج والالمنيوم والمشروبات . وكلها عبارة عن صناعات خفيفة . وتعتمد الجزائر على الاستيراد من الخارج حيث تمثل نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات 4بالمئة من مجموع الصادرات .

ويرتكز القطاع الصناعي العمومي على بعض الصناعات الالكترونية والكهربائية والميكانيكية والبلاستيك والمطاط .

اما القطاع الخاص فهو يرتكز على الصناعات الغذائية وصناعة التسييج والالبسة الجاهزة . وتمثل المحروقات اساس الصادرات والمنتجات خارج قطاع المحروقات تمثل نسبة قليلة جدا وتعتبر صناعات هامشية بالنسبة للاحتياجات الحقيقية .(ولهة ، 2018، الصفحات 143-144).

اما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذبه الملحوظ في ادائه والانخفاض الكبير في المعدلات الانتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية ،ففي مجال انتاج الزراعة المطرية على سبيل المثال تبلغ الانتاجية في الجزائر نصف الانتاجية على المستوى العالمي في بعض الحبوب وتقل عن ذلك في البعض الاخر ، وهذا يعود الى ضألة رقعة الاراضي المزروعة ،حيث لاتتعدى ثلث الاراضي القابلة للزراعة ، كما ان الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية يركز على الاساليب التقليدية في الانتاج والتي تتسم بضعف مرافقها ،بالإضافة الى افتقارها لوسائل الانتاج الحديثة .(جوزي ، 2012، صفحة 230).

ثالثا: عدم استقرار اسعار الصادرات

لقد ادركت الدول النامية خاصة النفطية على ضرورة عدم الاعتماد على النفط كمورد اساسي اقتصادي ناضب يكون ركيزة للصادرات ومحرك للنشاط والنمو الاقتصادي ،من هذا المنطلق تعمل العديد من الدول على تنمية صادراتها خارج نطاق المحروقات والابتعاد عن الاحادية في التصدير ، والجزائر من بين هذه الدول حيث يسيطر النفط على 97بالمئة من اجمالي صادراتها مما يجعل اقتصادها رهينا للأسواق الخارجية وتقلبات اسعار هذه المادة الحيوية ، لذا سارعت الجزائر لاتخاذ مجموعة من الاجراءات والتحفيزات المالية والضريبية ،الجمركية ، التجارية اضافة الى خلق اطار مؤسسي لتحفيز المؤسسات الوطنية على التصدير واختراق الاسواق الدولية ، بهدف تنمية وتنويع صادراتها غير النفطية والقضاء على وحدانية التصدير للنفط. (يوب، صفحة 1)

وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتوجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار اسعارها ،حيث كلما كانت اسعار المحروقات اكثر تعرضا لتقلبات الاسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز ،مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية فيما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات .

لا تقف خطورة تقلبات اسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب بل يمتد ذلك الى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار وعلى حصيلة الضرائب ناهيك عن تأثير ذلك عن طاقة الدولة على الاستيراد ،اذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد في المدى الطويل على قدرتها على التصدير ،كما يؤثر تذبذب حصيلة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا حيث ينتقل هذا الاثر من خلال اثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الاجنبية المتاحة للدولة وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس الاموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات ، فلما يفوق تيار خروج الاموال للاستثمار في الخارج في فترة ما تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج فان هذا يشكل ضغطا عليه.

تؤدي زيادة حصيلة الصادرات الى زيادة الواردات ، وذلك استجابة للضرورة التنموية ولإشباع حاجات الاستهلاك المتزايد ، ويتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيلة الصادرات ، وبما ان الواردات دالة تابعة للدخل فان ذلك يؤدي الى زيادة الواردات ، الانخفاض المفاجئ في حصيلة الصادرات الناتج عن تدهور الاسعار الدولية فيؤدي الى زيادة انخفاض اقل من انخفاض حصيلة الصادرات الناتج عن انخفاض حجم الصادرات ،وهكذا فان انخفاض حصيلة الصادرات تؤدي الى العجز في ميزان المدفوعات .(غوبال، 2015-2016، صفحة 95).

المطلب الثاني : تحليل تطور الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات في الفترة 2010-2019

لمعرفة التطور الحاصل في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة من 2010ال 2019 وجب تتبع التغير الحاصل في مكوناته الرئيسية وهما الحساب الجاري وحساب راس المال .

وهنا سنتناول هذين الحسابين بالدراسة والتحليل بهدف معرفة مسار ميزان المدفوعات اثناء هذه الفترة .

-اولا : الحساب الجاري :

يسجل الحساب الجاري لبلد ما قيمة الصادرات والواردات لكل من السلع والخدمات والتحويلات الدولية لراس المال ويعد الحساب الجاري احد المكونات الثلاثة لميزان المدفوعات والمكونات الاخرى هي حساب راس المال والحساب المالي .

فهو احد المقياسين الرئيسيين للتجارة الخارجية لبلد ما (الاخر هو صافي تدفق راس المال) يطلق عليه الحساب الجاري لان السلع والخدمات يتم استهلاكهما بشكل عام في الفترة الحالية .

يشير رصيد الحساب الجاري الايجابي الى ان الدولة هي مقرض لبقية الدول ، بينما يشير رصيد الحساب الجاري السلبي الى انها مقترض من بقية الدول .(https://m.marefa.org)

يعد الحساب الجاري من اهم الحسابات المميزة لميزان المدفوعات والاكثر تعبيرا عن الوضعية الاقتصادية لأي بلد لما له من تأثير على باقي المعاملات وعلى حالة ميزان المدفوعات من عجز او فائض .

وعليه سنتطرق في هذا الجزء الى تقديم عرض للتغيرات التي شهدها هذا الحساب من خلال دراسة مختلف مكوناته(الميزان التجاري –ميزان الخدمات –ميزان دخل العوامل والتحويلات الصافية وفي الاخير الرصيد الاجمالي للميزان الجاري.).

1-الميزان التجاري:

سنتطرق من خلال الجدول التالي والرسم البياني التغيرات الحاصلة في الميزان التجاري الجزائري للفترة 2010-2019.

الجدول رقم (2-1) : تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2010	57.19	-38.38	18.81
2011	72.89	-46.93	25.96
2012	71.74	-51.57	20.17
2013	64.38	-54.99	09.38
2014	60.13	-59.67	0.46
2015	34.57	-52.65	-18.08
2016	29.31	-49.44	-20.13
2017	34.57	-48.98	-14.43
2018	41.11	-48.57	-07.46
2019	35.31	-44.63	-09.32

المصدر :(بنك الجزائر : النشرات الاحصائية : ديسمبر 2012- ديسمبر 2014.ديسمبر 2016.ديسمبر 2018.ديسمبر 2019)

الشكل رقم (2-1) : تطور الميزان التجاري الجزائري في الفترة (2010-2019)

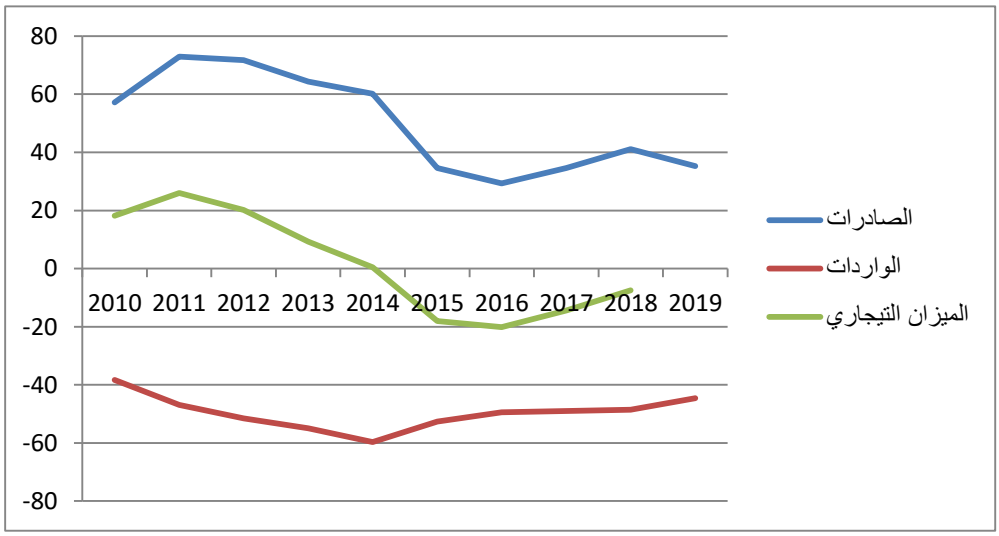

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (02)

- ان المتتبع للجدول رقم (02) والشكل رقم (01) يستخلص عدد من الملاحظات نستعرضها وفق ما يلي :

- تحقق فائض في الميزان التجاري بمقدار : (18.81) مليار دولار سنة 2010 ليليه ارتفاع أخر وبقيمة اكبر سنة 2011 بلغ 25.96 مليار دولار وذلك يعود لارتفاع الصادرات مقارنة بالواردات التي سجلت تراجع بمبلغ (38.38- و 46.93-) حيث بلغت قيمة الصادرات 57.19 و 72.89 مليار دولار على التوالي ،ويعود سبب تحقيق هذا الفائض في الميزان التجاري خلال سنتي 2010و2011 الى ارتفاع صادرات المحروقات والتي بلغت سنة 2010 56.12 مليار دولار وسنة 2011 71.66 مليار دولار نتيجة ارتفاع اسعار النفط .

- فبعد ان حقق الميزان التجاري فائض في الفترة ما بين 2010-2011 تأتي سنة 2012 وما يليها ليشهد الميزان التجاري تراجع مستمر جراء ازمة النفط العالمية سنة 2014 التي تميزت بهبوط حاد في اسعار النفط حيث انخفض الميزان التجاري سنة 2012 بقيمة 20.17 مليار دولار وسنة 2013 ما مقداره 9.38 وخلال سنة 2014 انخفض الى 0.46 مليار دولار وقد ادى هذا الانهيار في اسعار النفط الى تراجع في حجم الصادرات ككل بقيمة (71.74و 64.38و 60.13) مليار دولار على التوالي بسبب التغير في صادرات المحروقات ما قيمته (70.58و63.33و58.46) مليار دولار خلال السنوات :2012-2013-2014.

في المقابل ارتفاع في حجم الواردات (51.57- و54.99-و59.67-) مليار دولار خلال نفس السنوات ويعود سبب ارتفاع في حجم الواردات الى استمرار الزيادة في الطلب المحلي على السلع الاجنبية .

ولقد كان لانهيار اسعار النفط اثر بالغ على حجم الصادرات والتي بدوره انعكس على الميزان التجاري وادى الى تحقيقه لتراجع خلال هذه السنوات واستمر التراجع وبشكل سلبي خلال السنوات الموالية ابتداء من سنة 2015 الى 2019 حيث سجلت سنة 2015 ما قيمته 18.08-للميزان التجاري وبحجم صادرات بقيمة 34.57 مليار دولار مقابل -52.65 مليار =ولار حجم واردات .

وتوالى العجز في ميزان التجاري خلال باقي السنوات بصفة مستمرة وتعد سنة 2016 سجلت اعلى عجز بقيمة 20.13- مليار دولار .

وعليه يمكن القول ان ازمة 2014 (انهيار اسعار النفط) كان لها خلال هذه الفترة اثر بالغ على الميزان التجاري بصفة سلبية نظرا لانخفاض في حجم الصادرات ككل نتيجة انخفاض صادرات المحروقات وقابلها زيادة في حجم الواردات مما دفع بالسلطات الى تسقيف فاتورة الواردات وترشيد الانفاق وتخفيض قيمة العملة .

2-ميزان الخدمات :

يضم ميزان الخدمات مختلف المعاملات الخدمية من : تامين –نقل – سياحة-خدمات مالية .....

وهو ما سنتناوله من خلال الجدول والرسم البياني التاليين:

الجدول رقم (2-2) : تطور ميزان الخدمات خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليار دولار

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حساب الخدمات	-8.24	-8.81	-7.13	-6.82	-8.14	-7.52	-7.34	-8.01	-8.22	-6.36

المصدر : (بنك الجزائر : النشرات الاحصائية : ديسمبر 2012- ديسمبر 2014.ديسمبر 2016.ديسمبر 2018.ديسمبر 2019)

الشكل رقم (2-2) : تطور ميزان الخدمات خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليار دولار

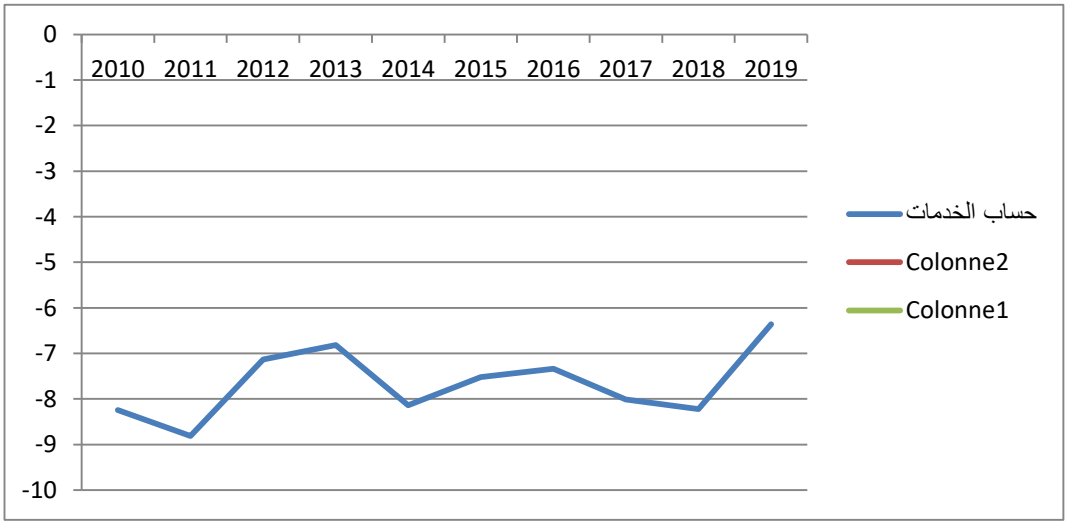

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (03)

-من خلال الجدول رقم (03) والشكل رقم (2) : نستنتج ان ميزان الخدمات هو الميزان الوحيد الذي عرف رصيده حالة عجز طوال هذه الفترة وذلك لعم فعالية قطاع الخدمات في حلب الاجانب للاستفادة من منتجات القطاع الخدمية بسبب ضعفها وعدم قدرتها على المنافسة وعدم توفرها على الشروط العالمية في حين نجد الاقبال الوطني على الخدمات الاجنبية .

-حيث سجل حساب الخدمات عجزا واضحا ومستمرا خلال الفترة من 2010 الى 2019 وبقيم سالبة ولعل اقصى قيمة للعجز في هذا الحساب سجلت سنة 2011 بمقدار 8.81- مليار دولار وادنى قيمة عجز سجلت سنة 2019 بقيمة 6.36- مليار دولار .

ويعود هذا العجز المستمر طيلة هذه الفترة للأسباب السالفة الذكر.

3-ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية:

1-ميزان دخل العوامل :

ويضم كل العمليات التي تتعلق بعائدات الاستثمار في الاسهم والسندات ومداخيل عوامل الانتاج –عوامل راس المال-

الجدول رقم (2-3) : تطور ميزان دخل العوامل خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليار دولار

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حساب دخل العوامل	-0.45	-2.04	-3.91	-4.51	-4.81	-4.45	-1.57	-2.59	-4.42	-4.28

المصدر : (بنك الجزائر : النشرات الاحصائية : ديسمبر 2012- ديسمبر 2014.ديسمبر 2016.ديسمبر 2018.ديسمبر 2019)

الشكل رقم (2-3) : تطور ميزان دخل العوامل خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليار دولار .

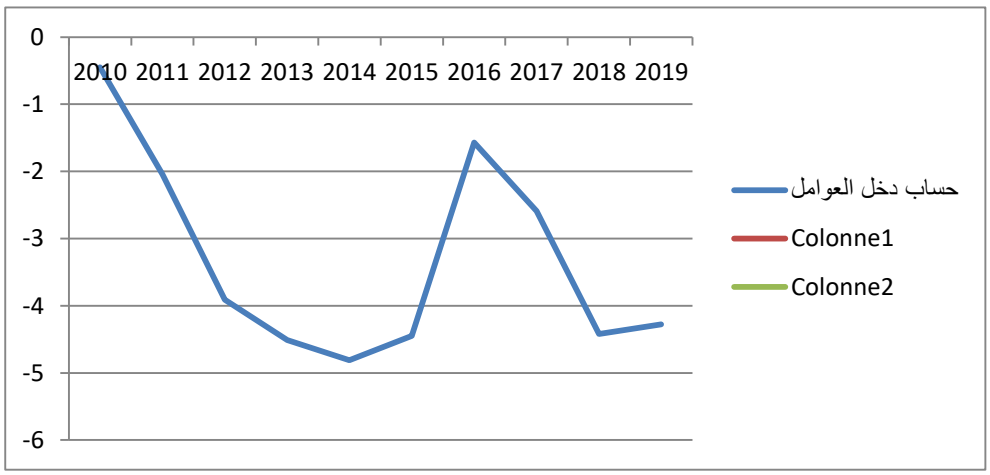

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (04)

-من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (3) نلاحظ ان ميزان دخل العوامل يعاني عجز واضح خلال الفترة ما بين 2010و 2019 وقد بلغ اقصى عجزه سنة 2014 بقيمة 4.81- مليار دولار ويمكن ارجاع هذا التراجع وبالأثر السلبي الى استمرار التحويلات من الارباح التي يتم تحويلها الى الخارج من طرف الاجانب .

2-ميزان التحويلات الجارية :

تتمثل في تحويلات الاجانب المقيمين داخل البلد وتحويلات المغتربين المقيمين في الخارج .

الجدول رقم (2-4) : تطور ميزان التحويلات الجارية خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليار دولار

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حساب التحويلات الجارية	2.63	2.65	3.17	2.79	3.22	2.77	2.82	2.96	3.39	3.00

المصدر : (بنك الجزائر : النشرات الاحصائية : ديسمبر 2012- ديسمبر 2014.ديسمبر 2016.ديسمبر 2018.ديسمبر 2019)

الشكل رقم (2-4) : تطور ميزان التحويلات الجارية خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليار دولار

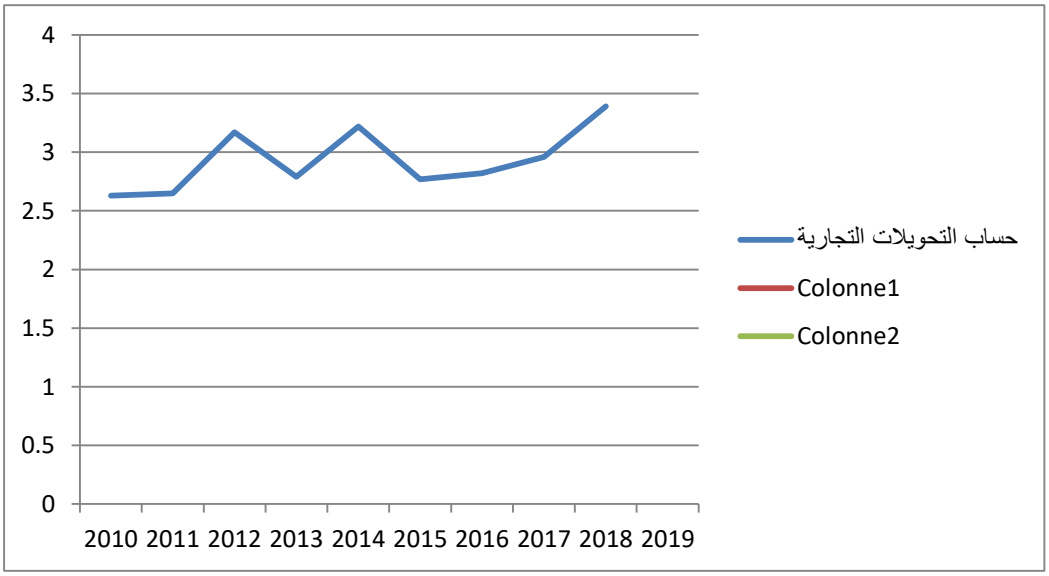

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (05)

-من خلال الجدول رقم(05) والشكل رقم :(03)

يمكننا ان نستنتج ان ميزان التحويلات الجارية عرفت قيما متذبذبة خلال الفترة من 2010الى 2019 لكن هذه القيم ذات اشارة موجبة فأعلى قيمة سجلت سنة 2018 بمبلغ قدره 3.39 مليار دولار وادنى قيمة سنة 2010 بمقدار 2.63 مليار دولار ويمكن ان يكون سبب التذبذب من سنة لأخرى يرجع الى التغير الحاصل في عملة الاورو اذ جل التحويلات للجزائر تكون من طرف المهاجرين .

-الميزان الجاري الكلي :

اي تغير يطرا على الميزان الجاري يكون نتيجة لتغير احد مكوناته (الميزان التجاري –ميزان الخدمات – ميزان دخل العوامل والتحويلات) .

الجدول رقم (2-5) : تطور ميزان الجاري الكلي خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليار دولار

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حساب الميزان الجاري الكلي	12.76	17.77	12.30	0.83	-9.28	-27.29	-26.22	-22.06	-16.71	-16.95

المصدر : (بنك الجزائر : النشرات الاحصائية : ديسمبر 2012- ديسمبر 2014.ديسمبر 2016.ديسمبر 2018.ديسمبر 2019)

الشكل رقم (2-5) : تطور الميزان الجاري الكلي خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليار دولار

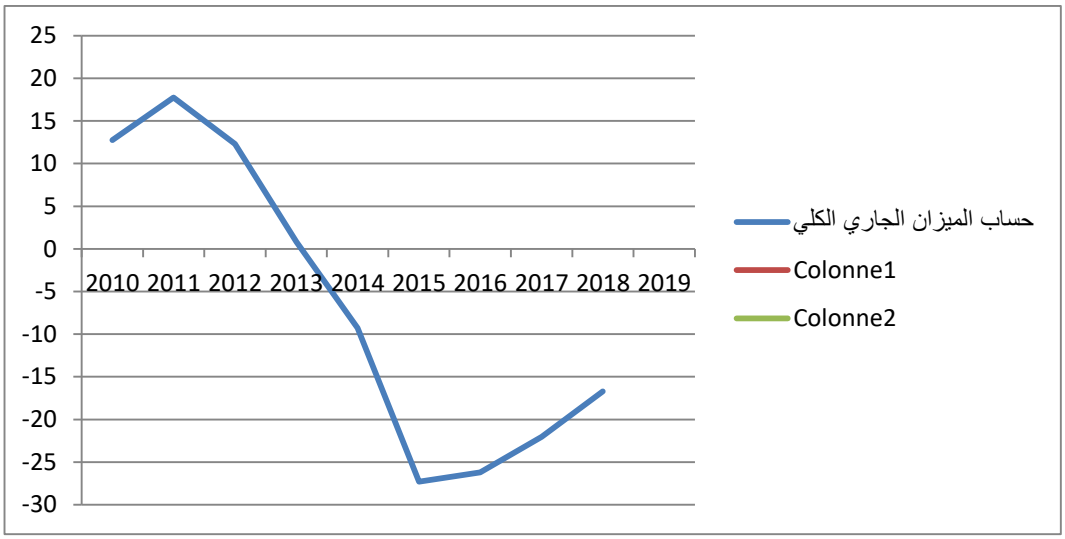

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (06)

من خلال الجدول رقم (06) والرسم البياني رقم (05) يمكننا ملاحظة ان الفائض الذي حققه الميزان التجاري سنتي 2010و 2011 اثر بشكل ايجابي على ميزان الحساب الجاري حيث ارتفعت قيمته سنة 2010من 12.76 مليار دولار الى 17.77 مليار دولار سنة 2011.

الا انه بعد هذه السنة شهد تذبذب وتدهور نتيجة انعكاسات ازمة انخفاض اسعار النفط سنة 2014 فقد بلغت قيمته +9.28 مليار دولار والملاحظ انها قيمة سالبة وبلغ اقصى عجزه سنة 2015 بقيمة 27.29- مليار دولار وتوالى هذا العجز لباقي السنوات .

وعليه فان التراجع في مكونات الحساب الجاري اثر على تطوره خلال الفترة من 2010 الى 2019 باستثناء حساب التحويلات الجارية الذي عرف فائض خلال هذه الفترة .

2-ميزان العمليات الرأسمالية :

ويضم كل من الاستثمار المباشر الصافي ورؤوس الاموال الرسمية .

الجدول رقم (2-6) : تطور ميزان العمليات الرأسمالية خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليار دولار

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حساب العمليات الراسمالية	3.65	2.38	-0.24	-0.70	3.40	-0.25	0.19	0.30	0.89	0.03

المصدر : (بنك الجزائر : النشرات الاحصائية : ديسمبر 2012- ديسمبر 2014.ديسمبر 2016.ديسمبر 2018.ديسمبر 2019)

الشكل رقم (2-6) : تطور ميزان العمليات الراسمالية خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليار دولار

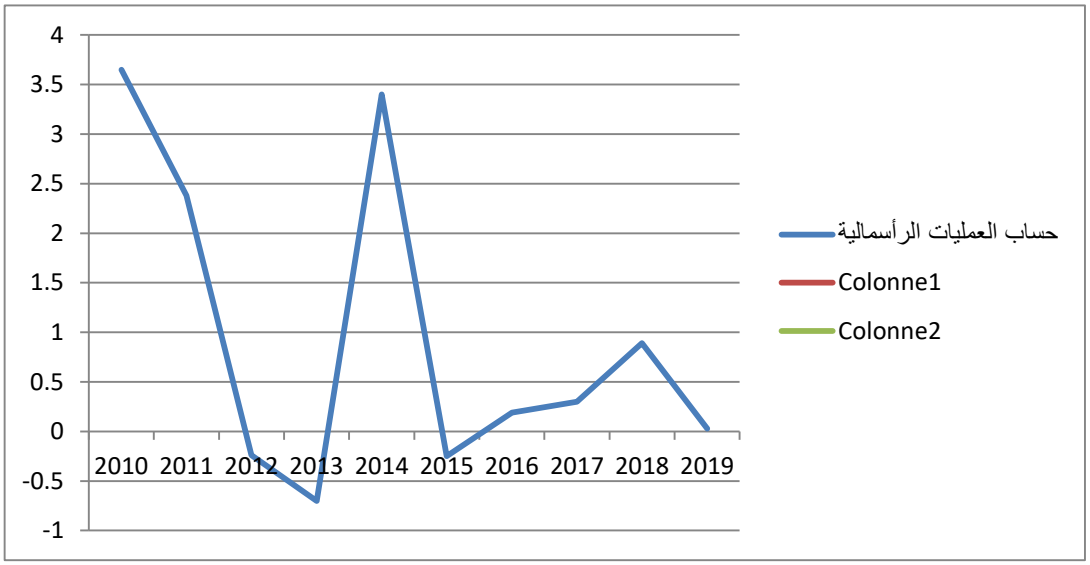

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (07)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل انه خلال سنة 2010 سجل حساب الاستثمار المباشر قيمة 2.05مليار دولار وهي اقصى قيمة حققها هذا الحساب طيلة هذه الفترة وهذا راجع ربما للاستقرار الامني في الجزائر وكذا ارتفاع اسعار النفط الذي مكن الجزائر من الوفاء بديزنها .

اضافة الى برامج التنمية التي اتبعتها الجزائر ،هذا ما ساعد على جذب المستثمرين الاجانب .

-الا ان سنة 2012 و2013 حدث عجز في حساب راس المال قدر بـ 0.24- و 0.70- مليار دولار على التوالي وهذا راجع للعجز في حساب رؤوس الاموال الرسمية والمقدر بـ : 0.62- و 0.39- مليار دولار خلال نفس الفترة .

-ليعود الى تحقيق فائض سنة 2014 بقيمة 3.40 مليار دولار الا ان هذا الفائض لم يستمر وسرعان ما عاد للتراجع سنة 2015 بقيمة 0.25- مليار دولار وتوالى التذبذب لباقي نوات هذه الفترة .

- وعليه ما ميز حساب راس المال هو التذبذب الواضح في قيمه من سنة لأخرى والسبب يعود للتغير المستمر في حجم الاستثمارات الاجنبية وحجم الارباح الموجهة للخارج من طرف المستثمرين الاجانب في قطاع المحروقات.

-تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2010- 2019

يمكننا تحليل التغير الحاصل في ميزان المدفوعات الجزائري خلال هذه الفترة من خلال الجدول والشكل ادناه:

الجدول رقم (2-7) : تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليار دولار

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الرصيد الجاري الخارجي	12.76	17.77	12.30	0.83	9.28-	-27.29	-26.22	-22.06	-16.71	-16.95
الميزان التجاري	18.81	25.96	20.17	9.38	0.46	-18.08	-20.13	-14.43	-7.46	-9.32
الصادرات	57.19	72.89	71.74	64.38	60.13	34.57	29.31	34.57	41.11	35.31
المحروقات	56.12	71.66	70.58	63.33	58.46	38.08	27.92	33.20	38.90	33.24
صادرات اخرى	1.07	1.23	1.15	1.05	1.67	1.48	1.39	1.37	2.22	2.07
الواردات	-38.38	-46.93	-15.57	-54.99	-59.67	-52.65	-49.44	-48.98	-48.57	-44.63
خدمات خارج دخل العوامل	-8.24	-8.81	-7.13	-6.82	-8.14	-7.52	-7.34	-8.01	-8.22	-6.36
دائن	3.61	3.75	3.96	3.92	3.55	3.48	3.43	3.12	3.27	3.32
مدين	-11.86	-12.55	-11.09	-10.74	-11.70	-11.00	-10.78	-11.13	-11.49	-9.68
دخل العوامل	-0.45	-2.04	-3.91	-4.51	-4.81	-4.45	-1.57	-2.59	-4.42	-4.28
دائن	4.60	4.45	3.92	3.55	3.23	2.19	2.42	2.26	1.31	1.01
مدين	-5.04	-6.49	-7.83	-8.06	-8.05	-6.64	-3.99	-4.86	-5.73	-5.29
دفع الفوائد	-0.11	-0.24	-0.33	-0.07	-0.04	-0.12	-0.03	-0.04	-0.04	-0.07
اخرى	-4.93	-6.25	-7.50	-8.00	-8.00	-6.52	-3.97	-4.82	-5.70	-5.22
تحويلات صافية	2.63	2.65	3.17	2.79	3.22	2.77	2.82	2.96	3.39	3.00
رصيد حساب راس المال	3.65	2.38	-0.24	-0.70	3.40	-0.25	0.19	0.30	0.89	0.03
حساب راس المال	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الاستثمار المباشر	2.05	0.04	1.52	1.96	1.53	-0.69	1.59	1.22	0.59	1.35
استثمارات المحفضة	1.43									
رؤوس الاموال الرسمية	0.13	-1.08	-0.62	-0.39	0.52	-0.46	0.64	-0.07	0.15	-0.07
السحب	0.56	0.07	-0.25	4.30	5.95	4.82	5.13	4.00	0.28	0.24
الاهتلاك	-0.43	-1.15	-0.87	-4.69	-5.20	-5.28	-4.49	-4.07	-0.13	-0.32
قروض قصيرة الاجل وخطا السهو	0.04	1.41	-1.14	-2.27	1.36	0.90	-2.04	-0.86	0.15	-1.25

رصيد النقود الورقية	1.86	-	-	-	-	-	-	-	-	-
رصيد الذمم قصيرة الاجل	-0.19	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد الاجمالي	16.41	20.14	12.06	0.13	-5.88	-27.54	-26.03	-21.76	15.82-	-16.93

المصدر : (بنك الجزائر : النشرات الاحصائية : ديسمبر 2012- ديسمبر 2014.ديسمبر 2016.ديسمبر 2018.ديسمبر 2019)

الشكل رقم (2-7) : تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليار دولار

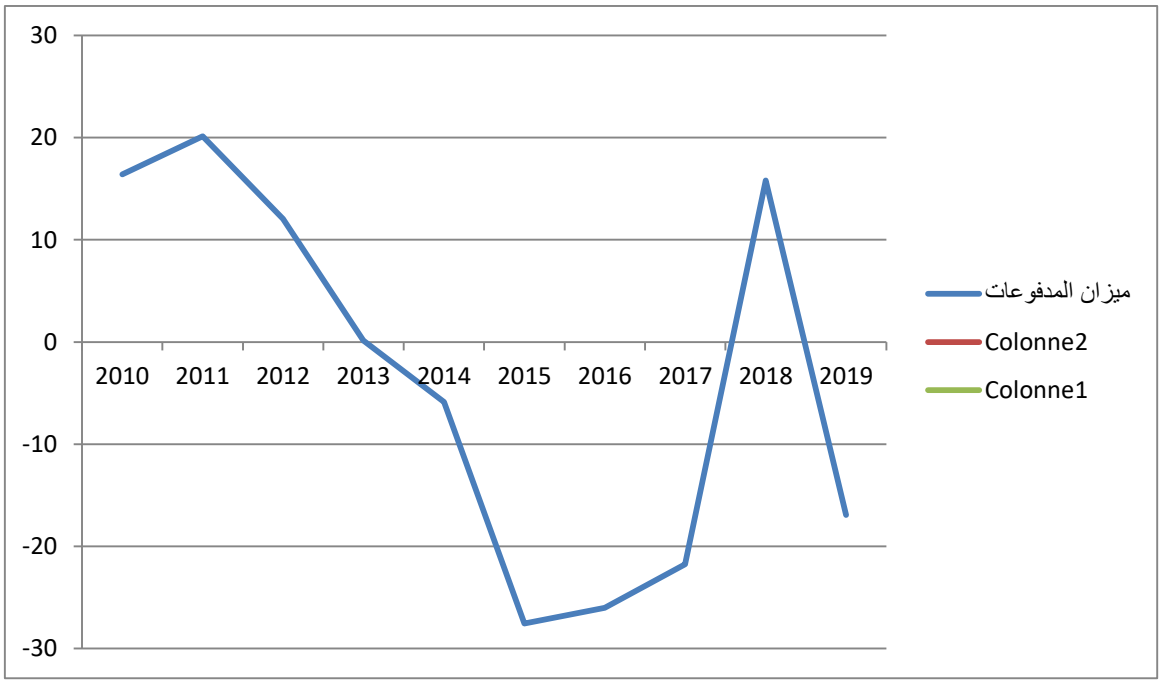

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (08)

- من خلال الجدول رقم (08) والشكل رقم (07) نستخلص عدد من الملاحظات نستعرضها وفق مايلي :

-حقق الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة 2010-2011 فائض بقيمة (16.41و 20.14) مليار دولار رغم التذبذب الذي عرفه هذا الرصيد ،حيث نلاحظ تسجيل الميزان سنة 2013 ادنى رصيد موجب بقيمة 0.13 مليار دولار (قبل انخفاض اسعار النفط) .في حين نجد سنة 2014 عرف فيها ميزان المدفوعات ادنى عجز في رصيده بمقدار -05.88مليار دولار وذلك بسبب الازمة النفطية العالمية والانخفاض الحاد في اسعار البترول. وبقي الامر عما هو عليه من استمرار في العجز في ميزان المدفوعات فقد شهدت سنتي 2015و2016 تحقيق قيم بلغت (-27.54و -26.03) مليار دولار على التوالي .وبعد ارتفاع اسعار النفط وبشكل طفيف سنة 2017 شهدت هذه السنة تقليص في عجز ميزان المدفوعات الجزائري حيث بلغ قيمة

(-21.76) مليار دولار لكنها تبقى قيمة مرتفعة ليعود الانخفاض من جديد سنتي 2018-2019 ليبلغ (-16.93و - 15.82) مليار دولار على التوالي .

-ان هذا التباين في قيم ميزان المدفوعات من سنة لاخرى يعكس صورة الاقتصاد الجزائري ويظهر الطبيعة الطاغية على نشاطه اذ يتضح جليا الاعتماد التام على قطاع المحروقات حيث نلاحظ ان رصيد ميزان المدفوعات يتاثر بالتغيرات التي تطرا على اسعار النفط اذ انه يتبع نفس منحنى الاسعار بالارتفاع والانخفاض اضافة الى العجز الحاد في النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقا.

وعليه نستخلص ان ميزان المدفوعات الجزائري شهد تذبذب واضحا وعدم استقرار طيلة هذه الفترة وهذا يعود الى الازمات العالمية التي ميزت هذه الفترة من ارتفاع وانخفاض في اسعار النفط وتقلبات اسعار الصرف.

المبحث الثاني : واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل جائحة كورونا في الفترة 2019-2022

المطلب الاول : تحليل تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال جائحة كورونا

جدول رقم (2-8): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال جائحة كورونا

	2020	2021	2022
الرصيد الجاري الخارجي	-18.71	-4.60	10.89
الميزان التجاري	-13.62	1.09	16.41
الصادرات	21.93	38.56	45.28
المحروقات	20.02	34.04	40.93
صادرات اخرى	1.91	4.50	4.35
الواردات	-35.55	-37.46	-28.87
خدمات خارج دخل العوامل	-4.36	-3.64	-11.3
دائن	2.99	3.23	2.63
مدين	-7.35	-6.86	-5.63
دخل العوامل	-2.98	-4.01	-4.12
دائن	0.85	0.69	0.52
مدين	-3.83	-4.70	-0.64
دفع الفوائد	-0.04	-0.13	-0.05
اخرى	-3.79	-4.57	-4.54
تحويلات صافية	2.26	1.95	1.23
رصيد حساب راس المال	2.34	3.12	0.68
حساب راس المال	-0.04	-005	-0.01
الاستثمار المباشر	1.11	0.92	-0.14
استثمارات المحفضة			
رؤوس الاموال الرسمية	-0.27	-0.23	0.05
السحب	0.08	1.36	2.04
الاهتلاك	-0.35	-2.94	-1.95
قروض قصيرة الاجل وخطا السهو	1.55	2.49	4.35
رصيد النقود الورقية	/	/	/
رصيد الذمم قصيرة الاجل	/	/	/
الرصيد الاجمالي	-16.37	-1.48	11.58

المصدر :(بنك الجزائر : النشرة الاحصائية الثلاثية : الثلاثي الثالث 2022).

شكل رقم (2–8) : تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال جائحة كورونا

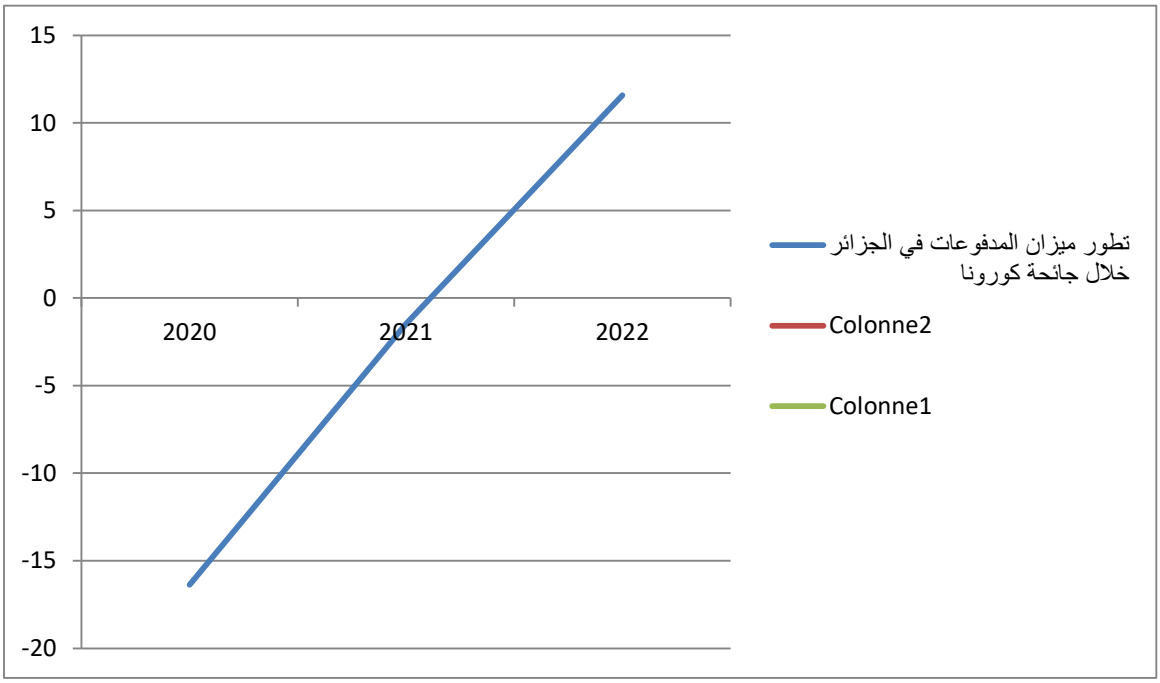

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09)

من خلال الجدول رقم (09) والشكل رقم(08) نستخلص الملاحظات التالية:

سنة :2020

بعد تفشي جائحة كوفيد –19 وبالانخفاض التاريخي الذي بلغته أسعار النفط في افريل 2020 وعلى الرغم من انخفاض الواردات إلا أن سنة 2020' شهدت عجز الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري لميزان المحروقات .

فبعد انخفاض متوسط سعر برميل النفط الخام من 64,44 دولار أمريكي سنة 2019 إلى 42,08 دولار سنة 2020 ,أدى هذا الانخفاض إلى انخفاض الصادرات من المحروقات فبلغ 20,02 مليار دولار مقارنة بسنة 2019 .

أما بالنسبة للصادرات من السلع خارج المحروقات فبلغت 1,91 مليار دولار ,وتبقى منخفضة وقليلة التنوع .

– أما الواردات من السلع فقد واصلت في تسجيل انخفاضات متتالية منذ سنة 2016 ومع ذلك تمثل ستة 2020 أكبر انخفاض حيث بلغ (35,55 –) مليار دولار .

وفيما يتعلق بعجز حساب الخدمات خارج دخل عوامل الإنتاج والذي يمثل قرابة 32بالمئة من عجز الميزان التجاري فقد بلغ 4,36 – مليار دولار ويعود سبب العجز في ميزان الخدمات بشكل رئيسي إلى انخفاض الواردات من الخدمات فقد بلغ الانخفاض بنسبة 37 بالمئة خدمات النقل وخدمات البناء 37 بالمئة وخدمات السفر 18بالمئة .

وفيما يتعلق بعجز بند دخل عوامل الإنتاج فقد انخفض بشكل ملحوظ من (4,28 -) مليار دولار سنة 2019 إلى (2,98 -) مليار دولار وهذا الانخفاض هو نتيجة تراجع التحويلات إلى الخارج المتعلقة بدخل الاستثمارات الأجنبية .

(من شركاء شركة المحروقات الوطنية).

-أما التحولات الجارية فقد بلغت 2,26 مليار دولار وهو العنصر الفائض الوحيد في الحساب الجاري .

-وعليه فقد أدى العجز في كل من الميزان التجاري وميزان الخدمات إلى حدوث عجز في الحساب الجاري فقد بلغ سنة 2020 (18,71 -) مليار دولار .

-أما ميزان الحساب الرأسمالي والعمليات المالية فقد سجل فائضا قدره 2,350 مليار دولار سنة 2020 ويفسر هذا الارتفاع بشكل خاص لزيادة دخول الأموال إلى الوطن في إطار القروض التجارية التي تمنحها الشركة الوطنية للمحروقات لعملائها بشأن عمليات تصدير المحروقات .

وفيما يتعلق ببند صافي الاستثمار المباشر ,فقد حقق فائض قدره 1,110 مليار دولار سنة 2020 مقابل 1,35 مليار دولار سنة 2019 .

- وعليه فإن ميزان المدفوعات الجزائري خلال سنة 2020 سجل عجزا بقيمة 16,37 – مليار دولار مقارنة بسنة 2019 حيث حقق (16,93 -) مليار دولار .

نظرا للعجز الذي مس مختلف حساباته . بعد تفشي جائحة كوفيد -19 وبالانخفاض التاريخي الذي بلغته أسعار النفط في افريل 2020 وعلى الرغم من انخفاض الواردات إلا أن سنة 2020 شهدت عجز الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري لميزان المحروقات .

فبعد انخفاض متوسط سعر برميل النفط الخام من 64,44 دولار أمريكي سنة 2019 إلى 42,08 دولار سنة 2020 ,أدى هذا الانخفاض إلى انخفاض الصادرات من المحروقات فبلغ 20,02 مليار دولار مقارنة بسنة 2019 .

أما بالنسبة للصادرات من السلع خارج المحروقات فبلغت 1,91 مليار دولار ,وتبقى منخفضة وقليلة التنوع .

- أما الواردات من السلع فقد واصلت في تسجيل انخفاضات متتالية منذ سنة 2016 ومع ذلك تمثل ستة 2020 أكبر انخفاض حيث بلغ (35,55 -) مليار دولار .

وفيما يتعلق بعجز حساب الخدمات خارج دخل عوامل الإنتاج والذي يمثل قرابة 32بالمئة من عجز الميزان التجاري فقد بلغ 4,36 – مليار دولار ويعود سبب العجز في ميزان الخدمات بشكل رئيسي إلى انخفاض الواردات من الخدمات فقد بلغ الانخفاض بنسبة 37 بالمئة خدمات النقل وخدمات البناء 37 بالمئة وخدمات السفر 18بالمئة .

وفيما يتعلق بعجز بند دخل عوامل الإنتاج فقد انخفض بشكل ملحوظ من (4,28 -) مليار دولار سنة 2019 إلى (2,98 -) مليار دولار وهذا الانخفاض هو نتيجة تراجع التحويلات إلى الخارج المتعلقة بدخل الاستثمارات الأجنبية .

(من شركاء شركة المحروقات الوطنية).

-أما التحولات الجارية فقد بلغت 2,26 مليار دولار وهو العنصر الفائض الوحيد في الحساب الجاري .

-وعليه فقد أدى العجز في كل من الميزان التجاري وميزان الخدمات إلى حدوث عجز في الحساب الجاري فقد بلغ سنة 2020 (18,71 -) مليار دولار .

-أما ميزان الحساب الرأسمالي والعمليات المالية فقد سجل فائضا قدره 2,350 مليار دولار سنة 2020 ويفسر هذا الارتفاع بشكل خاص لزيادة دخول الأموال إلى الوطن في إطار القروض التجارية التي تمنحها الشركة الوطنية للمحروقات لعملائها بشأن عمليات تصدير المحروقات .

وفيما يتعلق ببند صافي الاستثمار المباشر ,فقد حقق فائض قدره 1,110 مليار دولار سنة 2020 مقابل 1,35 مليار دولار سنة 2019 .

- وعليه فإن ميزان المدفوعات الجزائري خلال سنة 2020 سجل عجزا بقيمة 16,37 – مليار دولار مقارنة بسنة 2019 حيث حقق (16,93 -) مليار دولار .

نظرا للعجز الذي مس مختلف حساباته .

سنة 2021

-الحساب الجاري وحساب رأس المال:

في سنة 2021أدى العجز التراكمي في ميزان الخدمات و ميزان الدخل الأولى و ميزان الخاص بحساب رأس المال إلى حدوث نقلص كبير في الميزان التجاري ورأس المال من :18,68 مليار دولار في عام 2020 إلى 4,64 مليار دولار في عام 2021.

ويرجع ذلك أساسا إلى تحسن الميزان التجاري من عجز قدره 13,50 مليار دولار في عام 2020 إلى فائض قدره 1,15 مليار دولار في عام 2021 وانخفاض قدره 814,20 مليون دولار في العجز في رصيد الخدمات باستثناء العوامل ، أما بالنسبة لميزان الدخل الثانوي (التحولات الجارية)، فقد انخفض فائضة بمقدار 454,80 مليون دولار إلى 1,80 مليار دولار في عام 2021.

على الرغم من ارتفاع واردات السلع ،سجل الميزان التجاري فائضا قدره :1,15 مليار دولار في عام 2021 مقارنة بعجز قدره :13,5 مليار دولار في عام 2020 , بزيادة قدرها 14,65 مليار دولار بلغ إجمالي صادرات السلع 38,65 (فوب) مليار دولار في عام 2021 ,بزيادة 16,63 مليار دولار من 21,93 في عام 2020.

ارتفعت صادرات المحروقات ,التي تمثل 88,33 بالمئة من إجمالي الصادرات ,بنسبة 70,16 بالمئة في عام 2021 مقارنة بعام 2020.

بلغت صادرات السلع خارج المحروقات مستوى قياسيا يقدر ب :4,5 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021 بزيادة 135,67 بالمئة عن عام 2020.

أما بالنسبة للواردات السلعية ,فبعد انخفاضات متتالية خلال الفترة (2016 -2020) ,سجلت ارتفاع بنحو 5,60 بالمئة من 35,421 مليار دولار عام 2020 إلى 37,405 مليار دولار عام 2021.

في عام 2021 شملت واردات الخدمات 39,18 بالمئة خدمات النقل ,و30,90 بالمئة خدمات الأعمال الأخرى وحوالي 10,52 خدمات البناء .

ارتفعت واردات خدمات النقل ,المرتبطة بواردات السلع ,بشكل طفيف في عام 2021 ,لتصل إلى 2,71 مليار دولار مقارنة ب:2,58 مليار دولار في عام 2020,بزيادة قدرها 130 مليون دولار .

وبلغت واردات خدمات الأعمال الأخرى ,والتي تمثل بالنسبة للدخل الاولى (دخل العوامل) ,اتسع العجز بشكل كبير من 2,99 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2020 إلى3,95 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2021,تفسر هذه الزيادة بالزيادة في تحويلات شركاء الشركة الوطنية للمحروقات في سياق عالمي تميز بارتفاع أسعار النفط في عام 2021.

أما بالنسبة لبند الدخل الثانوي (التحولات الجارية),

فقد استمر في تسجيل الفوائض واستمر منذ عدة سنوات 'إلا أن عام 2021 تميز بانخفاض الفائض مقارنة بعام 2020 ،وبفعل فقد ارتفع الفائض من 2,26 مليار دولار في نهاية العام ديسمبر 2020 إلى1,80 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2021.

وأخيرا سجل حساب رأس المال عجز بنحو 3,48 مليون دولار نهاية عام 2021 مقارنة بعجز 41,70 مليون دولار نهاية عام 2020.

– الحساب المالي

سجل رصيد الحساب المالي فائضا قدره :3,16 مليار دولار في عام 2021 مقابل فائض قدره 2,32 مليار دولار في عام 2020 وتفسر هذه الزيادة في الفائض بشكل خاص بالتخصيص الجديد لحقوق السحب الخاصة التي بدأها صندوق النقد الدولي *وفيما* يتعلق بند صافي الاستثمارات المباشرة ،فقد سجل فائضا قدره :921 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2021 مقارنة 1,11 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2020 .شهدت 2021 رصيدا استثنائيا للاستثمار الأجنبي في الجزائر ،الذي انخفض إلي ما دون المليار دولار للمرة الأولى منذ عام 2004 . على الرغم من إلغاء القاعدة 51/49 التي تحكم الاستثمارات في عام 2020(باستثناء القطاعات الإستراتيجية مثل المحروقات والمناجم .....)

بلغ الصافي تدفقات الاستثمار الداخلي (بما في ذلك القروض بين الشركات ذات الصلة) 870 مليون دولار فقط في نهاية عام 2021 ،مقابل 1,14 مليار دولار في عام 2020 ،بانخفاض قدره 24 بالمئة .

وفيما يتعلق بالاستثمارات الجزائرية في الخارج ،فقد سجلت صافي تدفقات الداخلية 51,54 مليار دولار في عام 2021 مقابل صافي تدفقات خارجية بنحو 14,67 مليار دولار في عام 2020 .وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تسجيل أي تدفق لرأس المال الجزائري إلى الخارج خلال عام 2021.

وأخير تجدر الإشارة إلى أن الجزائر ، شأنها شأن البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي ، تلقت مخصصات خاصة من حقوق السحب الخاصة قدرها 2,66 مليار دولار أمريكي في شهر أوت 2021.

– وعليه سجل حساب رأس المال فائض قدره 3,12 مليار دولار سنة 2021 مقارنة بسنة 2020.

ونظرا للتحسس الطفيف في الحسابات الرئيسية المكونة لميزان المدفوعات الجزائري

شهد هذا الأخير تقلص للعجز بقيمة (1,48 –) مليار دولار مقارنة بالعجز الحاصل سنة 2020 (16/37 –) مليار دولار .

سنة 2021

–الحساب الجاري وحساب رأس المال:

في سنة 2021، أدى العجز التراكمي في ميزان الخدمات و ميزان الدخل الأولى و ميزان الخاص بحساب رأس المال إلى حدوث نقلص كبير في الميزان التجاري ورأس المال من :18,68 مليار دولار في عام 2020 إلى 4,64 مليار دولار في عام 2021.

ويرجع ذلك أساسا إلى تحسن الميزان التجاري من عجز قدره 13,50 مليار دولار في عام 2020 إلى فائض قدره 1,15 مليار دولار في عام 2021 وانخفاض قدره 814,20 مليون دولار في العجز في رصيد الخدمات باستثناء العوامل . أما بالنسبة لميزان الدخل الثانوي (التحولات الجارية)، فقد انخفض فائضة بمقدار 454,80 مليون دولار إلى 1,80 مليار دولار في عام 2021.

على الرغم من ارتفاع واردات السلع ,سجل الميزان التجاري فائضا قدره :1,15 مليار دولار في عام 2021 مقارنة بعجز قدره :13,5 مليار دولار في عام 2020 ، بزيادة قدرها 14,65 مليار دولار بلغ إجمالي صادرات السلع 38,65 مليار دولار في عام 2021 ،بزيادة 16,63 مليار دولار من 21,93 في عام 2020.

ارتفعت صادرات المحروقات التي تمثل 88,33 بالمئة من إجمالي الصادرات بنسبة 70,16 بالمئة في عام 2021 مقارنة بعام 2020.

بلغت صادرات السلع خارج المحروقات مستوى قياسيا يقدر ب :4,5 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021 بزيادة 135,67 بالمئة عن عام 2020.

أما بالنسبة للواردات السلعية ،فبعد انخفاضات متتالية خلال الفترة (2016 -2020) ،سجلت ارتفاع بنحو 5,60 بالمئة من 35,421 مليار دولار عام 2020 إلى 37,405 مليار دولار عام 2021.

في عام 2021 شملت واردات الخدمات 39,18 بالمئة خدمات النقل ،و30,90 بالمئة خدمات الأعمال الأخرى وحوالي 10,52 خدمات البناء .

ارتفعت واردات خدمات النقل ,المرتبطة بواردات السلع ,بشكل طفيف في عام 2021 ،لتصل إلى 2,71 مليار دولار مقارنة ب:2,58 مليار دولار في عام 2020،بزيادة قدرها 130 مليون دولار .

وبلغت واردات خدمات الأعمال الأخرى ،والتي تمثل بالنسبة للدخل الاولى (دخل العوامل) ,اتسع العجز بشكل كبير من 2,99 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2020 إلى3,95 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2021،تفسر هذه الزيادة بالزيادة في تحويلات شركاء الشركة الوطنية للمحروقات في سياق عالمي تميز بارتفاع أسعار النفط في عام 2021.

أما بالنسبة لبند الدخل الثانوي (التحولات الجارية)، فقد استمر في تسجيل الفوائض واستمر منذ عدة سنوات 'إلا أن عام 2021 تميز بانخفاض الفائض مقارنة بعام 2020 ,وبفعل فقد ارتفع الفائض من 2,26 مليار دولار في نهاية العام ديسمبر 2020 إلى1,80 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2021.

وأخيرا سجل حساب رأس المال عجز بنحو 3,48 مليون دولار نهاية عام 2021 مقارنة بعجز 41,70 مليون دولار نهاية عام 2020.

– الحساب المالي

سجل رصيد الحساب المالي فائضا قدره :3,16 مليار دولار في عام 2021 مقابل فائض قدره 2,32 مليار دولار في عام 2020 وتفسر هذه الزيادة في الفائض بشكل خاص بالتخصيص الجديد لحقوق السحب الخاصة التي بدأها صندوق النقد الدولي .

وفيما يتعلق بند صافي الاستثمارات المباشرة ,فقد سجل فائضا قدره :921 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2021 مقارنة 1,11 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2020 ،شهدت 2021 رصيدا استثنائيا للاستثمار الأجنبي في الجزائر ,الذي انخفض إلي ما دون المليار دولار للمرة الأولى منذ عام 2004 . على الرغم من إلغاء القاعدة 51/49 التي تحكم الاستثمارات في عام 2020(باستثناء القطاعات الاستراتيجية مثل المحروقات والمناجم .....)

بلغ الصافي تدفقات الاستثمار الداخلي (بما في ذلك القروض بين الشركات ذات الصلة) 870 مليون دولار فقط في نهاية عام 2021 ,مقابل 1,14 مليار دولار في عام 2020 ,بانخفاض قدره 24 بالمئة .

وفيما يتعلق بالاستثمارات الجزائرية في الخارج ،فقد سجلت صافي تدفقات الداخلية 51,54 مليار دولار في عام 2021 مقابل صافي تدفقات خارجية بنحو 14,67 مليار دولار في عام 2020 .وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تسجيل أي تدفق لرأس المال الجزائري إلى الخارج خلال عام 2021.

وأخير تجدر الإشارة إلى أن الجزائر ، شأنها شأن البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي ،تلقت مخصصات خاصة من حقوق السحب الخاصة قدرها 2,66 مليار دولار أمريكي في شهر أوت 2021.

- وعليه سجل حساب رأس المال فائض قدره 3,12 مليار دولار سنة 2021 مقارنة بسنة 2020.

ونظرا للتحسس الطفيف في الحسابات الرئيسية المكونة لميزان المدفوعات الجزائري شهد هذا الأخير تقلص للعجز بقيمة (1,48 -) مليار دولار مقارنة بالعجز الحاصل سنة 2020 (16/37 -) مليار دولار .

سنة:2022

كشف بنك الجزائر في مذكراته الأخيرة عن تسجيل فائض في ميزان المدفوعات ب :11,58 مليار دولار مقابل 1,48 – مليار خلال سنة 2021 فيما سجل الميزان التجاري خلال نفس السنة فائض ب: 16,41 مليار دولار مقابل عجز ب :1,09 مليار دولار سنة 2021 وأن صادرات المحروقات سجلت ارتفاعا كبيرا ب :40,93 مليار دولار .

- يرجع هذا التحسن في الميزان التجاري إلى ارتفاع صادرات المحروقات وتطور صادرات السلع خارج المحروقات , رغم زيادة طفيفة في واردات السلع حيث بلغت الصادرات غير النفطية 4,35 مليار دولار سنة 2022 .

-أما ميزان الخدمات فقد حقق عجز بمقدار :11,3 مليار دولار سنة 2022 فالجزائر لاتزال تفتقر للمقاييس الدولية بشأن قطاع الخدمات .

-في حين بلغ رصيد رأس المال تراجع مقارنة ب سنة 2021 بلغ 0,86 مليار دولار.

.(بنك الجزائر.التطور الاقتصادي والنقدي .التقرير السنوي 2021.ديسمبر 2022).

المطلب الثاني : التحديات والحلول

سنتناول في هذا المطلب تداعيات ازمة كورونا على الاقتصاد الجزائري وبخاصة ميزان مدفوعاته وكذا السبل الواجب اتباعها للحد من هذه التداعيات او التخفيف منها.

اولا : التحديات التي واجهت ميزان المدفوعات الجزائري جراء ازمة كورونا:

ادى وباء كوفيد -19 الى تفاقم المشاكل الهيكلية المستمرة في نهج الحكومة الجزائرية تجاه الاستثمار والاصلاح المصرفي والسياسة النقدية والقطاعات الاخرى ومن بين التحديات التي واجهت الاقتصاد الجزائري نجد :

- يمكن أعتبا ر جائحة كوفيد19- فرصة لتحدي النظام الريعي المعتمد من الاستقلال و فيما يلي نحدد عددا من تحديات ما بعد فيروس كورونا وبعض مقترحات الإصلاح لوضع الاسس الأزمة لاقتصاد جديد مبني على العرض والإبكار .

-ثانيا : **الإصلاحات من أجل التنويع الإقتصادي والصناعي** .

أبرز تحديات الحكومة الجزائرية الجديدة هي تحويل الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على عائدات المحروقات البالغة 93بالمئة من دخل البلاد إلى اقتصاد إنتاجي يقوم على الصناعة والتكنولوجية ونتيجة لتراجع أسعار المحروقات عام 2020 تقلصت إيرادات البلاد من النقد الأجنبي وبالتالي تأثر قيمة الدينار الجزائري بالسلب .

- يرى الخبير الاقتصادي "مقدم عبيرات" أن التحدي الأبرز أمام الحكومة هو تنويع النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات مشيرا إلى أن الاعتماد الكلي على النفط أدى إلى تعطيل التنمية .ويشدد على ضرورة تنشيط القطاع الصناعي والزراعي والخدمي والسياحي .

ويشير إلى أن "ضمن أبرز التحديات قيام الحكومة بإبرام شركات مع دول أجنبية تقوم على التكنولوجية تخلق قطاع صناعي قوي قادر على خلق قيمة مضاعفة داخل الاقتصاد المحلي .

- يعتقد أستاذ الاقتصاد علالي مختار أنه على الجزائر أن تتعلم من أزمتها الاقتصادية التي مرت بها خلال 2022 ,ويطالب بأن "تقلع باقتصادها وتعمل على تنشيطه خارج إطار المحروقات .

ويشير إلى أنه يمكن تمويل التنمية داخل البلاد عبر عائدات المحروقات من خلال توجيهها إلى الاستثمارات غير النفطية وبخاصة في القطاع الصناعي وليس إلى الاستهلاك .(https://www.alestiklal.net)

- ثالثا: التحدي الرقمي

سيساهم تطور التكنولوجية الرقمية في تغيير طريقة عمل المؤسسات وطريقة الإنتاج ومن المؤكد أن تطويرها سيستمر بعد أزمة فيروس كورونا لذلك وجب على المؤسسات الجزائرية ولا سميا تلك العاملة في الخدمات والتجارة أن تزود نفسها بالوسائل الضرورية

لنجاح العمل عن بعد لتحسين قدرتها التنافسية لان العمل عن بعد من شأنه أن يسمح لهم بالحفاظ على إنتاجهم خلال فترات الحجر , وقبل كل شيء سيحقق وفورات في الوقت والطاقة والنفقات .

وعليه تعزم الجزائر إلى تعميم وتسريع إجراء التحول الرقمي في اقتصاد البلد ,فأصبح من الضروري وضع مخطط استراتيجيللرقمة خلال المرحلة المقبلة ذات البعد العالمي المتماسك مع تحديد وسائل التقنية لتحقيق الفرص والأهداف المسيطرة في المستقبل .

وأن يستند هذا المخطط على مجموعة من المفاهيم الأساسية من بينها :المنصة الجزائرية –البيانات الصحيحة – معالجة كميات هائلة من البيانات – الإنترانت الصناعية – شبكات الاتصال حديثة – مجتمع المعرفة –السيادة الرقمية الوطنية – أمن نظام المعلومات –المكتبة الإلكترونية الوطنية –الاقتصاد الرقمي –ذكاء الأعمال .(قاسي ، 2022، صفحة 115)

خامسا: تحديات الوصول الى التنمية الشاملة والمستدامة على المدى الطويل:

في ظل الاغلاق الاقتصادي الكبير الذي شهده العالم جراء فيروس كورونا وما احدثه من اثار سلبية على الاقتصاد العالمي فان كل الدول سطرت استراتيجية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية لمرحلة ما بعد كورونا .والجزائر من الدول التي تأثرت اقتصاديا من هذا الوباء وخاصة في مواردها المالية جراء انهيار اسعار المحروقات وفي سبيل ارساء قواعد الجزائر الجديدة للوصول الى التنمية الشاملة والمستدامة هناك تحديات كبيرة يمكن تحليلها في ما يلي :

-اعادة النظر في النظام الاقتصادي الذي يعطي الحريةالاقتصادية للمتعاملين الخواص.

-مراجعة قوانين السياسة المالية للدولة (ميزانية الدولة) حيث هناك اموال ضخمة تصرف دون فائدة اقتصادية واجتماعية اي العمل على ترشيد الانفاق العام والتقليل من عجز الميزانية اي اعادة النظر في دورها الاساسي وهو معالجة الازمات وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

-توفير بنك الجزائر للسيولة اللازمة لدعم اداء الاسواق وتخيف الضغوط على اسواق التمويل من خلال عمليات السوق المفتوحة والتوسع في الاقراض وغير ذلك من الاجراءات مثل الشراء المباشر وتسهيلات اعادة الشراء .

-يخلف التأثير الاقتصادي لفيروس كورونا اضعافا لقدرة المقترضين على خدمة ديونهم وتقليص مكاسب البنوك مما يؤدي في النهاية الى الاضرار بسلامة البنوك واستقرارها وينبغي التصدي لذلك عبر تشجيع البنوك على ممارسة المرونة التي تتيحها القواعد التنظيمية القائمة واعادة التفاوض بحذر على شروط القروض الممنوحة للمقترضين الواقعيين تحت ضغط الدفع ،كما ينبغي الا يتم تخفيف القواعد الموضوعة لتصنيف القروض ورصد مخصصاتها ويتعين مراعاة اكبر قدر ممكن من الدقة في قياس القروض المتعثرة والخسائر المحتملة .

-تعزيز الامن الطاقوي بالدخول في شراكة اجنبية تمتلك الخبرة التكنولوجية المتطورة .

-اعادة دراسة وتشخيص كلي لاهم مصادر الطاقة في الجزائر حتى يمكن من وضع استراتيجية واستشراف مستقبلي .

-انشاء لجنة مختصة في مجال الطاقة من اقتصاديين ومهندسين على المستوى الوطني وخبراء دوليين من اجل بناء نموذج واستراتيجية لضمان الامن الطاقوي المستدام في الجزائر .

-تعزيز الشراكة الاجنبية واعادة مراجعة كل الاتفاقيات على المستوى الاقليمي والدولي مما يخدم المصلحة الوطنية .

اعادة تعيين الاجراءات الاقتصادية والقانونية الخاصة بقطاع الطاقة في الجزائروذلك من اجل توفير مناخ مناسب للشركات الاجنبية المختصة ذات تكنولوجيا عالية وتكاليف منخفضة في مجال التنقيب الاستكشاف وزيادة الانتاج والتصدير .

-استغلال الثورة المعلوماتية للوصول الى الحكومة الالكترونية والتي تؤدي الى التفاعل والتواصل بين الحكومة والمواطنين ، وبين الحكومة ومؤسسات الاعمال .

- الاهتمام بالبحث العلمي واعطاءه الاولوية في مخططات الاستراتيجية وتسخيره في خدمة التنمية الشاملة والمستدمة .

العمل على الاستثمار في راس المال البشري الذي يعتبر من اهم مقومات تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة (httpM//www.ech-chaab.com).

ثانيا : الحلول المقترحة لتفادي اثار جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري :

تقف الجزائر على حافة ازمة اقتصادية حقيقية بفعل اتساع تأثير جائحة كورونا التي ترافقت مع انخفاض سعر النفط ولم تعد تتحمل البلاد تراجع المداخيل اذا استمرت الحاجة الى نهاية السنةالجارية ، وفي ظل غياب معرفة نهاية تداعيات هذه الجائحة على جميع الاصعدة ينبغي التفكير في خطط انتعاش الاقتصاد الوطني وتنويعه فيما بعد مرحلة الجائحة من خلال تبني استراتيجية تمكن البلاد من استدراك الخسائر ومواجهة اثار الجائحة على صعيد النمو الاقتصادي في المستقبل وفي هذا الصدد يقترح الخبراء مجموعة من الحلول قصد الحد من الاثار السلبية لجائحة كورونا . وعلى راسهم الخبير الاقتصادي "عبد الرحمان بن خالفة" الذي اوضح في تصريح لقناة النهار-" ان السلطات العليا في البلاد مطالبة باتخاذ تدابير واجراءات صارمة لتدارك هذا الخلل في اقتصاد البلاد وميزانيتها وتمكينها من النهوض ودفع عجلة التنمية بعد تجاوز محنة كورونا ".

فيرى بن خالفة ان " الجزائر دخلت 2020 بعجز كبير في الميزانية بلغ 1500 مليار دينار في وقت لجات الدول الكبرى وغيرها الى مدخراتها لتجاوز هذه الازمة المفروضة على العالم باسره وليس هناك خيار امام اي جهة او طرف لتفاديها غير ان ذلك لا يعني الرضوخ للأمر الواقع وانه لابد من العمل على التدارك خصوصا وان الجزائر عرفت عجزا خلفته 2019 والثاني ما اسفرت عنه هذه الازمة والحجر الصحي والاقتصادي المفروض على العالم(شراد و بولحسان، 2021، صفحة 1750)

وعليه وللحد من الاثر المباشر للجائحة تبنت الجزائر مجموعة من السياسات على صعيد الصحة والمالية العامة والقطاع النقدي والمالي ،كما تبنت خطة لاصلاح وانعاش اقتصاد البلاد المتضرر من ثنائية فيروس كورونا .وهبوط اسعار النفط .جاء ذلك

من خلال وثيقة مؤتمر وطني للإنعاشالاقتصادي حيث ان فحوى المخطط يقوم بتشخيص الوضع الاقتصادي للبلاد من خلال تقييم الاقتصاد الوطني للعشر سنوات الاخيرة كما ان المخطط يرتكز على محركات النمو الاقتصادي الجديدة والمتمثلة في :

-التنمية الصناعية من خلال تثمين الموارد الطبيعية .ومراعاة الاثار البيئية وفق منطق التنمية المستدامة والمقاولاتية والاستثمارات الاجنبية المباشرة.

-تحسين مناخ الاستثمار .وعدم التمييز بين القطاعين العام والخاص.

-تمويل الميزانية.

استحداث بنوك للتنمية .

-التمويل النقدي للأسواق المالية .

ولتحقيق تغير طويل المدى وتعزيز هذا المخطط على الدولة الجزائرية منح الاولوية للإصلاحات العميقة التي تعيد تأهيل الاقتصاد بعيدا عن الاعتماد المفرط على النفط والغاز .

وفي هذا السياق جاء قانون المالية 2022 يقترح العديد من الاجراءات تهدف لحماية الانتاج الوطني ودعم الاستثمار .ويتوقع مشروع القانون نسبة نمو 3.3 بالمئة خلال العام المقبل مع نمو في حجم الناتج المحلي الخام خارج المحروقات بنسبة 3.7 بالمئة قبل ان يصل الى 3.81 بالمئة في سنة 2023 ويتوقع ان تصل صادرات المحروقات 27.9 مليار دولار مابل حجم اجمالي الواردات بـ 31.8 مليار دولار في العام المقبل .(سعدوني و بوكراني ، 2022 ، الصفحات 14-15).

فبعدما كان للدولة –ممثلة في الحكومات –دورا مركزيا في التصدي لفيروس كورونا صحيا سيكون لها ايضا دور اقتصادي لواجهة تاثيرات ازمة كورونا عبر المبادرة بالضمانات القانونية الأليات المؤسساتية والاجرائية لمواجهة اثار الازمة .فبعد عقود من تراجع دور الدولة اكد هذا الوباء ان الدولة مؤهلة اكثر من غيرها .

وعلى اختلاف طبيعة الانظمة الاقتصادية وكذا السياسية- من خلال الدعم الذي توفره الحكومات والذي يمكن توضيح أليات في النقاط التالية :

1-دعم الاقتصاد : بما ان التداعيات الاقتصادية لازمة كورونا كانت كبيرة الامر الذي يستوجب على الحكومات اتخاذ اجراءات تستهدف المالية العامة والسياسة النقدية وذلك من خلال :

تقديم البنوك المركزية سيولة وفيرة للبنوك والشركات المالية غير المصرفية ولا سيما تلك التي تقرض المنظمات الصغيرة والمتوسطة , وبالإمكان تقديم ضمانات ائتمانية مؤقتة وموجهة لتلبية احتياجات هذه المنظمات للسيولة على المدى القصير .

-تخفيض لسعار الفائدة الاساسية او شراء الاصول لدعم الاسواق المالية اذا واجهت السوق مخاطر تردي الاوضاع المالية بنحو كبير.

-خلق فرص العمل من خلال زيادة الانفاق الحكومي على المشتريات والمشاريع التي تتطلب كثافة اليد العاملة .

-تمديد اجال سداد القروض الفردية ووقف سداد الرسوم الحكومية مؤقتا واعفاء المحتاجين من الضرائب .

تخفيض(هادي، 2014، الصفحات 17-18)

-وعليه فالجزائر في الآونة الاخيرة تعيش على وقع ازمة اقتصادية عقب تراجع اسعار النفط والغاز وازمة جائحة كورونا هذه الاخيرة فرضت اتخاذ حزمة من الاجراءات تضمنت العديد من القرارات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية والتي تهدف الى الحد من الاثار السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري لعل ابرزها :

-تخفيض فاتورة الواردات بقيمة 10 مليار دولار : اي تقرر تخفيض قيمة فاتورة الاستيراد من 41 مليار دولار الى 31 مليار دولار وتخفيض نفقات ميزانية التسيير ب 30 بالمئة مع البقاء على رواتب الموظفين كما كانت .

-اضافة الى تكليف شركة سونطراكالنفطية بالتخفيض بنسبة 50 بالمئة من اعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار (ميزانية الشركة)من 14 مليار الى 7 مليار دولار قصد الحفاظ على احتياطي الصرف .

-بالإضافة الى الغاء ابرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الاجنبية في مختلف المشاريع والتي تكلف الجزائر سنويا 7 مليار دولار .وتجميد المشاريع الكبرى.

-وتضمنت القرارات منع استيراد المواد الزراعية وتصدير المواد الطبية.

-كما تقرر تكليف وزارة المالية بتسهيل اجراءات جمركة المواد الغذائية المستوردة مع تسريع الاجراءات المصرفية المرتبطة بها تماشيا مع الحالة الاستثنائية التي تعيشها البلاد .

-البنك المركزي الجزائري يصدر قرارا مهما لدعم المؤسسات المتضررة من كورونا , اي اعلن البنك الجزائري ان البنوك ستؤجل او تعيد جدولة مدفوعات قروض المؤسسات التي تاثرت ماليا بازمة كورونا .كما قرر ان البنوك ستواصل تمويل العملاء المستفيدين من تاجيل مدفوعات القروض بينما سيجري تخفيض الحد الادنى الالزامي للسيولة لتمكين البنوك من زيادة مستويات التمويل(شراد و بولحسان، 2021، الصفحات 1746-1747).

خلاصة الفصل :

تبعا لما سبق قمنا بتناول وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر وذلك بالدراسة والتحليل خلال الفترة من 2010الى 2022 .والتي شهدت ظهور الازمة النفطية الدولية بداية من سنة 2014 وكذا الازمة الصحية العالمية والمتمثلة في جائحة كوفيد -19 هذه الاخيرة التي كان لها الاثر البالغ على التغير الذي طرا على الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع النفط والغاز بصفة عامة وعلى ميزان المدفوعات الجزائري بصفة خاصة .

الخاتمة

الخاتمة

تسببت جائحة كورونا في حدوث اضطراب كبير للاقتصاد العالمي، كذلك الحال بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي شهد آثار وتداعيات اقتصادية تمثلت في إصابة قطاعات مهمة بالشلل التام مثل قطاع السياحة والطيران، إلى جانب توقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية وإغلاق الأسواق الشعبية الأسبوعية وإغلاق المقاهي والمطاعم، وكذا آثار اجتماعية كتجميد نشاط مؤسسات المجتمع المدني، وفقدان عدد كبير من العاملين في مؤسسات القطاع الخاص لمصدر دخلهم، مما أثر على مختلف مناحي حياة المواطن الجزائري.

ومن خلال دراستنا لأثر كورونا على ميزان المدفوعات الجزائري، سوف تتضمن الخاتمة أهم النتائج التي تم التوصل إليها والتي على أساسها سوف يتم إثبات صحة أو خطأ الفرضيات ومن ثم الإجابة على إشكالية الموضوع وتساؤلاته الفرعية وعرض أهم التوصيات وآفاق البحث.

نتائج اختبار الفرضيات :

توصلنا الى نتائج اختبار الفرضيات وهي كما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى و هي يوجد اثر سلبي لازمة كورونا في تطور ميزان المدفوعات الجزائري فقد تحققت وذلك من خلال ان وجدنا من خلال تحليلنا تسجيل عجز في ميزان المدفوعات .

بالنسبة للفرضية الثانية عرف ميزان المدفوعات الجزائري تذبذبا في الفترة الممتدة من 2010-2019 كذلك تحققت حيث من خلال تحليل دراستنا تبين تصاعد و نزول في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري.

التوصيات والاقتراحات:

- تنويع مصادر العائدات والصادرات يمكن ذلك من خلال تشجيع تطوير قطاعات اقتصادية جديدة وتعزيز التحويلات العلمية والتكنولوجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات متنوعة، بما في ذلك الصناعات التحويلية والزراعة والسياحة والخدمات المالية والاتصالات.
- تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول المجاورة والمنطقة العربية والإفريقية. يمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز الاتفاقيات التجارية وتبسيط الإجراءات الجمركية وتشجيع التجارة الحرة وتبادل السلع والخدمات مع الشركاء الإقليميين.
- تعزيز القدرة التصديرية من خلال تحسين جودة المنتجات المصدرة وتوسيع نطاق التصدير إلى أسواق جديدة. يمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز التكنولوجيا والابتكار في العمليات الإنتاجية وتحسين البنية التحتية اللوجستية وتوفير الدعم والتمويل للشركات
- تقديم دعم وتسهيلات للقطاعات الاقتصادية التي تضررت بشدة من جائحة كورونا، مثل السياحة والنفط والغاز. يمكن تقديم الدعم من خلال تخفيض الرسوم والضرائب، وتوفير التمويل والقروض بشروط ميسرة، وتقديم التدريب

- تعزيز الاستدامة المالية وتحسين إدارة الموارد المالية والنقدية. يمكن ذلك من خلال تحسين إدارة الدين العام وتعزيز الشفافية المالية وتنفيذ إصلاحات هيكلية لتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وتحقيق التوازن في الموازنة

قائمة المصادر و المراجع

1) الطاهر توايتية ، و احمد غبولي . (سبتمبر 2020). *دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لاهم اثار جائحة كورونا-كوفيد 19- على الاقتصاد العالمي*. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير المجلد 20-جامعة سطيف-جامعة ام البواقي.

2) بلقاسم منهوم . (2012-2013). *اثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات ،دراسة قياسية لحالة الجزائر 2009.1970*. مذكرة ماجستير -جامهة وهران.

3) *تقرير منظمة الصحة العالمية.التاهب والاستجابة في مجال الصحة النفسية اثناء جائحة كوفيد -19.الدورة 148*. (2022). تم الاسترداد من https.//apps.who.int.

4) حورية بن طرية . (.2016-2017). *دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة من 1970-2014-*. اطروحة دكتوراه.

5) خالد محمد السواعي. (2014). *التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية سنة*. دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان،الطبعة الاولى.

6) دريد كامل أل شبيب. (2019). *المالية الدولية*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

7) زكريا ماحي .، و صبرينة ابنية . (-سبتمبر 2022). *اثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2020*. جامعة تيارت: مجلة اقتصاد المال والاعمال .المجلد 07.العدد02.

8) زينب حسين عوض الله . (2005). *الاقتصاد الدولي الخاص للإعمال اتفاقات التجارة العالمية العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية*. مصر: دار الجامعة الجديدة.

9) سمية حاجي . (2015-2016). *دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات -حالة الجزائر -1990-2014*. اطروحة دكتوراه.

10)سمير فخري نعمة. (2010). العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات .عمان.الاردن.دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع

11)عايد العضايلة رافت . (2022). *الاثار الساسية والاقتصادية افيروس كورونا على النظام الدولي*. الاردن: المجلة العربية للنشر العلمي.العدد 45.

12)عبد القاد شقرون . (2015-2016). *إشكالية تحرير حساب راس المال واثرها على الاستقرار المالي في الدول النامية*. مذكرة ماجستير،دراسة حالة الجزائر-ر-ورقلة.

13)عبد الكريم جابر العيساوي. (2012). *التمويل الدولي*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى.

14)عبد النبي وليد عيدي . *ميزان المدفوعات بوصفه اداة في التحليل الاقتصادي*. البنك المركزي العراقي ميزان المدفوعات بوصفه اداة في التحليل الاقتصادي .البنك المركزي العراقيhttps.//cbi.iq..

15)علي عباس. (2008). ادارة الاعمال الدولية .عمان.الاردن.دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .

16)فريدة عزازي . 2011.المناهج المستخدمة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات .جامعة سعد دحلب .البليدة

17)*فيروس كورونا وانعكاساته البيئية والاقتصادية والاجتماعية -كوفيد 19-*. (2021). جامعة برج بوعريريج: مجلة الابراهيمي للادب والعلوم الانسانية، المجلد02-العدد 01.

18)كريمة بسدات . 2016.دراسة قياسية لاسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر.مجلة المالية والاسواق .جامعة مستغانم .الجزائر

19)محمد العربي ساكر. *محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق* . جامعة محمد خيضر, بسكرة ,الجزائر .https.//www.academia.edu

20)مسلم بن سالم بن محمد العوائد. (2022). *التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا "كوفيد-19*. سلطنة عمان: مجلة – دراسة اقتصادية- ، المجلد 16 العدد 01، جامعة ظفار .

21)مصطفى علي خلف ، و تركي ال سعيد تغريد. (افريل 2021). *المشكلات النفسية المترتبة على فيروس كورونا المستجد –كوفيد 19*. مجلة الدراسات التربوية والنفية –جامعة السلطان قابوس- عمان-مجلد15عدد2.

22)*مطبوعة موجهة لطلبة ماستر اقتصاد دولي*. 2021.ميزان المدفوعات وعلاج الخلل فيه.

23)مليكة زيد. (2022). *مفهوم جائحة كورونا كوفيد-19 وطرق التعامل معها بين الطب النبوي والطب الحديث*. الوادي-الجزائر: مجلة البحوث الاسرية،المجلد02 العدد01 .

24)نوفل بعلول. (2017-2018). *اثر اسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة مقارنة*. ام البواقي: اطروحة دكتوراه.

25)نوفل بعلول. (2017-2018). *اثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري* . أطروحة دكتوراه دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية،ام البواقي.

26)هيل عجمي ، و جميل الجنابي. (2014). *التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية* . الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى

27)امين غوبال. (2015-2016). اثر تغيرات اسعار الصرف على ميزان المدفوعات(1990-2015) ، دراسة قياسية لحالة الجزائر -1990-2015. شهادة ماسر اكاديمي ،علوم التسيير ، جامعة ام البواقي.

28)بنك الجزائر : النشرات الاحصائية : ديسمبر 2012- ديسمبر 2014.ديسمبر 2016.ديسمبر 2018.ديسمبر 2019. (s.d.). Récupéré sur Http:www.bank-of-algeria.dz) .s.d.).

29)بنك الجزائر : النشرة الاحصائية الثلاثية : الثلاثي الثالث 2022. (s.d.). Récupéré sur .Http:www.bank-of-algeria.dz

30)جميلة جوزي . (2012). ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة .الجزائر.مجلة الباحث.العدد11.

31)حداد بسطالي . (2012-2013). استراتيجيات سياسة التجارة الدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمي . دراسة حالة الجزائر .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماحستير.

32)سهيلة هادي. (2014). تداعيات ازمة كورونا واستراتيجيات مواجهتها ،سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط.

33)علي بطاهر . (2004). سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر . مجلة اقتصاديات شمال افريقيا .العدد الاول،جامعة الشلف.

34)فاطمة بن يوب . (بلا تاريخ). دراسات تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنوع الاقتصادي في الجزائر. جامعة 8ماي قالمة.

35)محمد سعدوني ، و راضية بوكراني . (2022). تحديات الامن الاقتصادي في ظل الازمات الراهنة . الجزائر: مجلة الاقتصاد الجزائري ، مجلد، 06 العدد 01.

36)محمد حاج قاسي . (2022). رقمنه الاقتصادية و الإدارات العمومية في ظل التحريات. جامعة البليدة -2-الجزائر .

37)وردة ولهة . (2018).).واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره .مجلة اداء المؤسسات الجزائرية .العدد13.

38)وسيلة سمان . (2021). تحديات الإقتصاد الجزائري بعد أزمة covid 19. الجزائر : جامعة الجزائر 3-كلية العلوم الإقتصادية –التجارية وعلوم التسيير .

39)ياسين شراد، و أيات الله بولحسان. (2021). تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري . الجزائر: مجلة العلوم الانسانية .المجلد 8.العدد03.

40)httpM//www.ech-chaab.com. (بلا تاريخ).

41)s.d) .https://m.marefa.org.).

42)s.d) . https://www.alestiklal.net.).

43) nouveau coronavirus world health organization. (s.d.). Récupéré sur https//www.who.int..